الأمم المتحدة S/PV.9750

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9750

الأربعاء، 16 تشرين الأول/اكتوبر 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيسة	السيدة بيرسفيل	(سويسرا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-29807 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): في المستهل، أود أن أذكّر الجميع بأن هذا المجلس محفل يسوده الاحترام – الاحترام المتبادل بين الدول الأعضاء في المنظمة واحترام ممثليها. وأناشد كافة المتكلمين مراعاة المعايير المناسبة من حيث النبرة والعبارات والمضمون في ملاحظاتهم.

وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل وموريتانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

وبما أنه لا يوجد اعتراض، فقد تقرر ذلك.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة جويس مسويا، وكيلة الأمين العام بالنيابة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة مسويا.

السيدة مسويا (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، السيدة الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة للمجلس بشأن الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. عقب الجلسة السابقة التي أحطنا فيها المجلس علماً (انظر S/PV.9744) – قبل أسبوع فقط، تكبد أهالي غزة خسائر في عدة حوادث نجمت عنها إصابات جماعية بسبب الغارات الجوية الإسرائيلية. وفي غضون أسبوع واحد فقط، أفادت تقارير بمقتل نحو 400 فلسطيني في غزة وإصابة ما يقرب من 1 500 آخرين.

لقد شاهد العالم صور المرضى والنازحين الذين احتموا بمحيط مستشفى الأقصى يحرقون أحياء. يعاني العشرات من الأشخاص الآخرين، بمن فيهم النساء والأطفال، من آلام مبرحة نتيجة الحروق الشديدة التي غيّرت مجرى حياتهم. لقد تعذر إيجاد سبيل لتوفير العناية الطبية الطارئة اللازمة لإنقاذ حياتهم ومداواة جروحهم. إن عجزت تلك الأهوال عن استنهاض إنسانيتنا ولم تدفعنا إلى اتخاذ إجراءات، ما الذي سيفعل؟ فقدت قرابة 20 عائلة مأواها وخسرت جميع متعلقاتها بسبب الحريق. قبل ذلك بساعات قليلة، أسفر قصف مدرسة تُستخدم كملجأ في النصيرات عن مقتل أكثر من 20 شخصاً وإصابة عشرات آخرين، وفقاً لمصادر محلية.

يكثف الجيش الإسرائيلي عملياته العسكرية في الشمال. وتفيد التقارير باشتباكات عنيفة مستمرة في جباليا المحاصرة ومحيطها فيما تواصل الجماعات المسلحة الفلسطينية إمطار إسرائيل بوابل من الصواريخ العشوائية. وتشير تقديراتنا إلى نزوح ما يزيد على 55 000 شخص من منطقة جباليا منذ مطلع تشرين الأول/أكتوبر، في حين ظل كثيرون محاصرين في بيوتهم يعانون من شح المياه ونقص الطعام. ولقي 13 فرداً من عائلة واحدة مصرعهم أمس بعد أن مُنع عمال الإنقاذ مرة أخرى من الوصول إلى الجرحى العالقين تحت الأنقاض، الذين كانوا يستغيثون بعد تعرض منزلهم للقصف. وتظهر المشاهد الواردة من المخيم سكانا مذعورين يلوذون بالفرار حفاظاً على حياتهم في ظل غياب أي ملاذ آمن يلجأون إليه.

تعمل الآن ثلاثة مستشفيات فقط من أصل 10 مستشفيات في محافظة شمال غزة – وهذه المستشفيات تعمل بالحد الأدنى من طاقتها الاستيعابية فقط. وتعاني المنشآت نقصًا حادًا في الوقود والدم وعلاج الصدمات والأدوية. وتلد النساء في أجواء قصف كثيف. تعيش 155 000 سيدة حامل ومرضعة في غزة تجربة منهكة وصادمة إذ يجهلن أين وكيف سيضعن حملهن أو إن كان أطفالهن سينجون. لا توجد رعاية سابقة للولادة. ولا يوجد دواء. ثم ينتشر الجوع. وتعاني حوالي 11 000 من النساء الحوامل من الجوع وسوء التغذية، مما يعرض حياتهن للخطر ليس فقط حياتهن بل وحياة أطفالهن حديثي الولادة أيضاً.

في 12 تشرين الأول/أكتوبر، تمكن أخيراً فريق مشترك بين الوكالات – من الأمم المتحدة ومنظمة غير حكومية دولية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني – من الوصول إلى مستشفيي كمال عدوان والصحابة في شمال غزة، بعد تسع محاولات منفصلة منعتهم فيها القوات الإسرائيلية من الوصول أو أعاقت وصولهم إلى المستشفيين، تسع محاولات. نقل الفريق في نهاية المطاف أكثر من عشرة مرضى في حالة حرجة من مستشفى كمال عدوان إلى مستشفى الشفاء. كما تم نقل المزيد من المرضى ومرافقيهم، الذين كان قد تم نقلهم سابقاً إلى مستشفى كمال عدوان من مستشفى العودة، إلى مستشفى الشفاء. وقام الفريق بإيصال الوقود لاستمرار عمل مستشفيي كمال عدوان والعودة وأوصل الوقود ووحدات الدم إلى مستشفى الصحابة. ولكن لا يمكن تقديم المساعدات الإنسانية عبر دفعة وحيدة. وقد حذرت منظمة الصحة العالمية من أن مستشفى كمال عدوان يعمل فوق طاقته، حيث يستقبل ما بين 50 و 70 مصاباً جديداً كل يوم. تم الانتهاء من تلك المهام وسط أعمال عدائية شرسة مستمرة. وتعرض السائقون التابعون للأمم المتحدة وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني لمعاملة مهينة أثناء الفحص الأمني وإلى الاحتجاز المؤقت عند إحدى نقاط التفتيش. حافظ الطاقم الطبي على حياة أحد الأطفال عن طريق ضخ الأكسجين يدوياً لأكثر من سبع ساعات حتى تمكنوا من عبور نقطة التفتيش. وهذا لا يعطي إلا لمحة عن العمل اليومي للعاملين في المجال الإنساني في غزة.

لم تدخل أي مساعدات غذائية إلى شمال غزة في الفترة من 2 إلى 15 تشرين الأول/أكتوبر، عندما سُمح بدخول كميات قليلة من المساعدات الغذائية، وجميع الإمدادات الأساسية للبقاء على قيد الحياة آخذة في النفاد. وتستمر عمليات توزيع الإمدادات الغذائية الحالية على المحتاجين، لكن هذه المخزونات تتضاءل بسرعة. في مدينة غزة، يتم توزيع أكثر من 000 110 وجبة طعام كل يوم من قبل ما لا يقل عن 10 مطابخ في مدينة غزة، بما في ذلك لدعم تدفق النازحين من محافظة شمال غزة. في محافظة شمال غزة، وزع شركاؤنا في الفترة ما بين 11 و 13 تشرين الأول/أكتوبر أكثر من 500 1 طرد غذائي و 500 1 كيس من دقيق القمح على النازحين الذين كانوا محاصرين أو كانوا يحتمون في المدارس أو بالقرب منها في بيت حانون وبيت لاهيا. ومع ذلك، لا يكاد يتبقى الآن أي طعام لتوزيعه، وستضطر معظم المخابز إلى الإغلاق مرة أخرى في الأيام القليلة المقبلة في غياب المزيد من الوقود. وبالنظر إلى الظروف المزرية والمعاناة التي لا تطاق في شمال غزة، فإن حقيقة أن وصول المساعدات الإنسانية شبه معدومة أمر غير مقبول.

خلال الأسبوعين الأولين من شهر تشرين الأول/أكتوبر، يسّرت السلطات الإسرائيلية حركة واحدة فقط من أصل 54 قافلة تم تنسيق إحداثياتها إلى الشمال عبر نقطة تفتيش الرشيد، بينما أعاقت السلطات الإسرائيلية حركة 4 أخرى ولكنها أنجزت في نهاية المطاف. وقد تم رفض 85 في المائة من التحركات وإعاقة أو إلغاء الباقي بسبب مشاكل أمنية أو لوجستية. وفي جميع أنحاء قطاع غزة، تم تيسير أقل من ثلث البعثات الإنسانية التي تم تنسيق إحداثياتها مع السلطات الإسرائيلية خلال الأسبوعين الأولين من شهر تشرين الأول/أكتوبر والبالغ عددها 286 بعثة دون وقوع حوادث أو تأخيرات كبيرة. في كل مرة يتم فيها إعاقة بعثة ما، تتعرض حياة المحتاجين والعاملين في المجال الإنساني على الأرض لخطر أكبر. يجب أن يتغير هذا الاتجاه المريع وغير المقبول.

ولحسن الحظ، منذ آخر إحاطة قدمناها للمجلس (انظر S/PV.9744)، بدأت الجولة الثانية من حملة التطعيم ضد شلل الأطفال في وسط غزة. وتفيد منظمة الصحة العالمية أن ما يقرب من 157 000 طفل دون سن العاشرة قد تلقوا التطعيم في 14 و 15 تشرين الأول/أكتوبر. وقد أكدت الحملة مرة أخرى على الدور الحاسم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والتي قامت فرقها بتطعيم 43 في المائة من الأطفال الذين تم الوصول إليهم في اليوم الأول. ومن الأهمية بمكان الآن أن تستمر الأطراف في احترام الهدنات الإنسانية المتفق عليها وأن يتم السماح بالوصول إلى جميع أنحاء غزة لضمان وصولنا إلى جميع الأطفال المحتاجين للقاح، بما في ذلك في الشمال. وكما قلنا سابقاً، فإن نجاح حملة شلل الأطفال يُظهر ما يمكن تحقيقه عند إزالة العقبات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية.

إن مستوى المعاناة في غزة يفوق قدرتنا على تصويره بالكلمات أو حتى استيعاب حجمه. إن الواقع وحشي في غزة، ويزداد سوءاً كل يوم، حيث يستمر سقوط القنابل ويتواصل القتال الشرس بلا هوادة ويتم منع الإمدادات الضرورية لبقاء الناس على قيد الحياة والمساعدات الإنسانية في كل منعطف.

يجب احترام القانون الدولي الإنساني، ويجب على المجلس وجميع الدول الأعضاء ممارسة كل ما لديهم من نفوذ لضمان حدوث ذلك. ويجب حماية المدنيين وتلبية احتياجاتهم الأساسية، سواء انتقلوا أو بقوا. ويجب السماح للمدنيين بالبحث عن الحماية في أماكن أخرى، ويجب ضمان حقهم في العودة الطوعية، كما يطالب القانون الدولي. ويجب أن يتلقى الجرحى والمرضى الرعاية التي يحتاجون إليها، ويجب حماية المستشفيات والطواقم الطبية. ويجب تسهيل العمليات الإنسانية داخل غزة وفي جميع أنحاء القطاع، بما في ذلك في الشمال، بحيث تصل إلى جميع المدنيين المحتاجين. ويجب إطلاق سراح الرهائن فوراً، وإلى أن يتم ذلك، يجب السماح لهم بزيارات من اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ويجب أن يتوقف إطلاق الصواريخ العشوائي باتجاه إسرائيل. ويجب احترام الأوامر والقرارات المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية. ويجب أن تكون هناك مساءلة عن الجرائم الدولية.

ويجب أن تنتهي الفظائع في غزة، ولكن ذلك لا يمكن أن يحدث من خلال الأقوال. فيجب أن يحدث ذلك من خلال الأفعال – العمل العاجل الذي لا لبس فيه. إننا نجدد دعوتنا لبذل جهود دبلوماسية عاجلة من كافة أرجاء المجتمع الدولي لتهدئة الوضع وضمان احترام القانون الدولي وتحقيق وقف فوري لإطلاق النار في غزة والاتفاق على مسار نحو سلام مستدام.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر السيدة مسويا على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن بالغ امتناني للرئاسة السويسرية على تحديد موعد عقد هذه الجلسة بسرعة.

نجتمع اليوم، مرة أخرى، لأن الأزمة الإنسانية في غزة، وخاصة في المنطقة الشمالية من القطاع، وصلت إلى مستوى كارثي. وبينما يحتفل المجتمع الدولي اليوم بيوم الأغذية العالمي، يكافح الفلسطينيون في غزة للعثور على ما يسدّ رمقهم. يتسم حاضرهم بالمعاناة والحرمان، ومستقبلهم مجهول.

أشكر وكيلة الأمين العام بالإنابة السيدة مسويا على إحاطتها الرصينة التي تعد بمثابة شهادة مروعة أخرى من دوائر العمل الإنساني. إنها تكشف الحقيقة الصارخة عن كيف أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي لا تتجاهل القانون الدولي الإنساني فحسب، بل إنها تدوس على جوهر الأخلاق الإنسانية. فمنذ أكثر من عام والشعب الفلسطيني، خاصة في قطاع غزة، يعاني معاناة تفوق الخيال. ويبدو أن الدوافع السادية للمسؤولين في السلطات الإسرائيلية لا تعرف حدوداً عندما يتعلق الأمر بإنزال العذاب والعقاب بالمدنيين الفلسطينيين – المدنيين الذين يجب أن لا يكونوا هدفاً عسكرياً. فهم محميون بموجب القانون الدولي. وينبغي للسلطة القائمة بالاحتلال الإسرائيلي الوفاء بالتزاماتها في ذلك الصدد. إن تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب، على وجه الخصوص، محظور صراحةً بموجب القانون الدولي الإنساني. ويمتد ذلك الحظر ليشمل حرمان المدنيين من الأشياء الضرورية للبقاء على قيد الحياة وعرقلة إيصال إمدادات الإغاثة.

وما يدعو إلى الاستغراب أن حملة التطعيم الثانية، التي بدأت في 14 تشرين الأول/أكتوبر، وصلت إلى أكثر من 157 000 طفل فقط في أول يومين. كيف يعقل إذن أن نتمكن من تطعيم هؤلاء الأطفال ولا نستطيع إطعامهم؟ كيف يمكننا تأمين الشاحنات التي تنقل اللقاحات دون تلك التي تنقل المواد الغذائية الأساسية؟ الاستنتاج الحتمي هو أن هذا ليس ضرراً جانبياً، بل سياسة إسرائيلية متعمدة ومحسوبة لتجويع الشعب الفلسطيني.

وقد أمرت محكمة العدل الدولية – في تدابيرها المؤقتة – إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأنها يجب أن

”تتخذ تدابير فورية وفعالة تمكن من تقديم الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها للتصدي

للأوضاع المعيشية العصيبة التي يواجهها الفلسطينيون في قطاع غزة“.

ومن خلال القرار 2728 (2024)، يعيد المجلس صراحةً تأكيد مطالبته برفع جميع العوائق التي تحول دون تقديم المساعدة الإنسانية على نطاق واسع. ولم يكن رد السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال أقل من الازدراء: إغلاق نقاط العبور وزيادة القيود على إمكانية الوصول والاستخدام غير الأخلاقي للتجويع كأسلوب من أساليب الحرب.

عندما اجتمعنا آخر مرة، في 9 تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9744)، الأسبوع الماضي، قرعنا ناقوس الخطر بشأن حالة المساعدات الإنسانية، مشيرين إلى أن شهر أيلول/سبتمبر شهد أدنى المستويات للمساعدات منذ تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2023. ومن ثم أعربنا عن قلقنا البالغ إزاء سلوك سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي منعت أو أعاقت ما يقرب من 90 بالمائة من التحركات الإنسانية بين شمال غزة وجنوبها في أيلول/سبتمبر. وكان رد السلطات الإسرائيلية على مخاوفنا هو المزيد من القيود والمزيد من قتل المدنيين الفلسطينيين – 68 منهم بالأمس فقط. وفي الأسبوع الماضي وحده، سُمح بدخول ست شاحنات فقط في اليوم الواحد إلى غزة، وهو رقم يكاد يكون سخيفاً لضآلته بالنظر إلى حجم الحاجة. وأريد أن أذكر أنه كان هناك أكثر من 500 شاحنة يومياً قبل الأزمة.

ولا يتوقف استهتار السلطة القائمة بالاحتلال بحياة الفلسطينيين عند هذا الحد. فقد صعّدت من أساليبها، مضيفةً إلى أفعالها أعماقًا جديدة من القسوة. ففي ليلة 13 تشرين الأول/أكتوبر، قصفت خياما في جوار مستشفى الأقصى. وكانت النتيجة أن أربعة أشخاص على الأقل ماتوا حرقًا – نعم، ذلك صحيح: احترقوا حتى الموت. وتلك برهنة المحتل المنحرف على مدى الاعتبار الذي يضعه لقداسة الحياة البشرية – مدى قداسة حياة الفلسطينيين. ويقف الوضع على حافة المزيد من التدهور مع احتمال اعتماد السلطة القائمة بالاحتلال تشريعا يوقف عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. فقد تجرد تلك الأعمال سكان غزة من العمود الفقري للعمل الإنساني وتزيد من تعقيد مهمة الأمم المتحدة الإنسانية.

إن من الواضح أن السلطات الإسرائيلية لا تصغي لأحد – لا محكمة العدل الدولية ولا الجمعية العامة ولا المجلس نفسه ولا حتى أقرب حلفائها. لكن يملك مجلس الأمن السلطة ويمتلك الأدوات اللازمة لضمان إنفاذ قراراته. وقد آن الأوان لاتخاذ إجراءات حاسمة. فحياة عدد لا يحصى من المدنيين – المدنيين الفلسطينيين – على المحك.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام بالنيابة مسويا على إحاطتها اليوم.

إن سلوفينيا بلد تأسس على مبدأ تقرير المصير. وعلى الرغم من احتفالنا بالاستقلال، فإن كلمة ”حصار“ ليست غريبة علينا. فقد كانت عاصمتنا تحت الحصار لمدة ثلاث سنوات خلال الحرب العالمية الثانية. وفي منطقتنا، شكّل حصار سراييفو أثناء النزاع في تسعينيات القرن الماضي أطول حصار شامل في التاريخ الأوروبي المعاصر. إننا ندرك ما يعنيه الحصار والقصف العشوائي وقتل الأشخاص أثناء اصطفافهم للحصول على الطعام أو ما يعنيه افتقار السكان للغذاء والدواء والغاز والكهرباء والماء وحرمانهم من الكرامة الإنسانية. لقد أعلنا في ذلك الوقت أن ذلك ”لن يتكرر أبدا“. و ”الحصار“ ليست بالكلمة الغريبة على الفلسطينيين. فغزة لم تكن تحت الاحتلال فحسب، بل كانت تحت الحصار لسنوات، بل لعقود من الزمن. إن ما نسمعه ونشهده اليوم عن مواقف الحكومة الإسرائيلية تجاه شمال غزة إنما هو بمثابة فرض حصار داخل الحصار – الحصار الكامل للمدنيين الجائعين المصابين بصدمات نفسية.

وقد اجتمع مجلس الأمن مرات عديدة لمناقشة هذا الموضوع. وبالنظر إلى عدد الجلسات التي عقدناها، تود سلوفينيا أن تتجنب تكرار ما أطلعنا عليه مقدمو الإحاطات. ولذلك أريد أن أبعث اليوم برسالة واضحة. إننا ندعو إلى الوقف الفوري لإطلاق النار. وندعو إلى الإفراج الفوري عن الرهائن. وندعو إلى إزالة جميع الحواجز التي تحول دون إيصال المساعدات الإنسانية. وندعو إلى إتاحة إيصال المساعدات الإنسانية الأساسية والغذاء والماء والوقود والدواء ولوازم النظافة الصحية – الأشياء الأساسية – على نطاق واسع. وندعو إلى إتاحة إيصال إمدادات الشتاء على وجه السرعة – وأكرر الاحتياجات الأساسية من

قبيل أماكن الإيواء الملائمة والملابس الدافئة والبطانيات. وندعو إلى الاستعادة الفورية للمنظومات الغذائية والخدمات الأساسية. إننا ندعو إلى فتح جميع الطرق المتاحة إلى قطاع غزة وفي جميع أنحائه، بما في ذلك المعابر الحدودية، من أجل تقديم المساعدات الإنسانية لجميع المحتاجين. وندعو إلى تمكين بعثات الأمم المتحدة من الوصول بشكل فوري ومستدام إلى شمال القطاع. وندعو إلى حماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية والمدارس ومواقع إقامة النازحين ومرافق الرعاية الصحية. وندعو إلى وضع حد للهجمات على مرافق الرعاية الصحية والنقص الحاد في الأدوية والمعدات الأساسية. وندعو إلى وقف التهجير القسري، بما في ذلك من خلال إصدار أوامر الإجلاء.

وندعو إلى توفير حماية خاصة للنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن وغيرهم من الأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة. وندعو إلى إيجاد آلية لفض النزاع تعمل بكامل طاقتها لكفالة سلامة العمليات الإنسانية. ونطالب بحماية العاملين في المجالين الإنساني والصحي، بما في ذلك من خلال توفير المعدات الوقائية المناسبة. إننا ندعو إلى كفالة السلامة والأمن والاحترام للأمم المتحدة وموظفيها ومقارها. وندعو إلى سحب التشريعات المناهضة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي من شأنها أن تتسبب في انهيار العمليات الإنسانية في فلسطين. وندعو إلى احترام القانون الدولي، لا سيما القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وندعو إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن والأوامر المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية، فهي قرارات ملزمة ويجب تنفيذها. وندعو إلى وضع حد للإفلات من العقاب؛ وتحقيق المساءلة. إننا ندعو إلى كفالة الأمن للإسرائيليين والفلسطينيين. وندعو إلى استئناف عملية سياسية هادفة ومحددة زمنيا تفضي إلى تحقيق حل الدولتين. وندعو إلى التقيد بميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك من جانب المجلس. إننا ندعو إلى السلام.

ولن ننسى غزة ولن نفقد الأمل في أن يتخذ المجلس موقفا موحدا.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود بداية أن أعرب عن تقديري لكم، سيدتي الرئيسة، لاستجابتكم لطلب الجزائر عقد هذه الجلسة بسرعة تتناسب مع مدى إلحاح المسألة قيد النظر. وأتوجه بالشكر أيضا إلى السيدة جويس مسويا على إحاطتها الواقعية.

في كل مرة نجتمع فيها في مجلس الأمن لمناقشة الحالة في غزة، نجد أنفسنا نحصي المآسي غير المسبوقة، بمن في ذلك القتلى والمشوهون والمشردون والأيتام والجوعى والمحتجزون من الفلسطينيين، ونشجب ونطالب وندين كما ينبغي لنا أن نفعل. لقد شعرنا أن المجلس قد أدى واجبه الأخلاقي والقانوني باعتماده أربعة قرارات، لأنها قرارات ملزمة قانونا ومن ثم كان من شأنها أن تحدث تغييرا إيجابيا لشعبي فلسطين وإسرائيل. وقد دعمنا كل الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى اتفاق، آملين أن نتمكن من التوصل إلى وقف لإطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن والفلسطينيين المحتجزين بشكل غير قانوني وتجديد الأمل لدى الفلسطينيين، حتى في هذه الأوقات المظلمة. وبعد عام و 47 جلسة عُقدت في هذه القاعة لم تحقق جهودنا المشتركة النتائج المتوقعة ولا تزال الحالة في غزة تزداد سوءا يوما بعد يوم. ويجب ألا نسمح بتمزيق الخيط الأخلاقي والقانوني الذي يحافظ على تماسك منظمتنا.

السؤال الأساسي المطروح على المجلس إذن هو ما الذي سنفعله لوقف هذا التيار. ولا شك أن الإجابات الصادقة على هذا السؤال المصحوبة بإرادة سياسية قوية سيتمخض عنها اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنقاذ حياة الملايين من المدنيين في غزة والضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، الذين لا مفر لهم. ولا تزال غيانا تشعر بالغضب إزاء المعاناة التي تلحقها حكومة إسرائيل بالسكان المدنيين في غزة والظروف اللاإنسانية التي أجبروا على العيش فيها. ومما يفاقم هذه الحالة غير المرغوب فيها أوامر الإجلاء المتكررة التي أصبحت عنصرا أساسيا في هذه الحرب والتي تخلص غيانا إلى كونها جزءا من استراتيجية ترسخ عدم الاستقرار وتقضي على أي مظهر من مظاهر الاستقرار. ويواجه المدنيون النازحون العديد من المصاعب، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالحماية وانعدام الأمن الغذائي وزيادة خطر الإصابة بالأمراض. وفي الواقع، تتضاعف تلك المخاطر بالنسبة

للمدنيين في غزة، فقد نزح العديد منهم عدة مرات منذ بدء الحرب في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

إن القانون الدولي الإنساني يتضمن أحكاما واضحة حول التهجير القسري للسكان المدنيين في حالات الحرب. وهو أمر غير قانوني. وفي الحالات المحدودة للغاية التي يجوز فيها إجلاء السكان المدنيين، تتمتع الأحكام بنفس القدر من الوضوح بشأن الشروط التي يُنفذ بموجبها الإجلاء. ويجب إعطاء الأولوية لمصالح المدنيين في جميع الأوقات، ولا يجب المساس بسلامتهم أبدا. وفي ذلك الصدد، لم تفِ إسرائيل بأي من التزاماتها. وما قامت به إسرائيل مؤخرا من تهجير قسري للمدنيين في محافظة شمال غزة، إلى جانب حصارها للمنطقة، أمر غير مقبول وغير إنساني وغير قانوني. لقد سئم المدنيون من بؤسهم إلى حد أن الكثيرين في شمال غزة ممن سبق لهم النزوح قد قرروا البقاء، حتى إذا كان ذلك يعني تعرضهم للقتل، سواء بالقنابل أو بالتجويع، فإنهم على الأقل سيموتون في المكان الذي كانوا يسمونه الوطن. تلك هي الخيارات القاسية التي يتخذها الناس الآن. وتدين غيانا أفعال إسرائيل وتدعوها إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بمعاملة المدنيين في النزاعات المسلحة.

هذا علاوة على أن أوامر الإجلاء المتكررة لها تأثير سلبي على العمليات الإنسانية في المنطقة، حيث يضطر العاملون في المجال الإنساني إلى التنقل باستمرار وإعادة التمركز في أماكن جديدة – كل ذلك دون أن تتوفر ضمانات أمنية. ويسفر ذلك عن تفاقم الحالة الإنسانية المتردية.

وفي ظل تلك الخلفية، تؤكد غيانا على النقاط الثلاث التالية:

أولا، أعلنت محكمة العدل الدولية بشكل لا لبس فيه عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي المستمر وطالبت الجمعية العامة إسرائيل بإنهاء احتلالها غير القانوني للأراضي الفلسطينية. ولذلك، فمن غير القانوني أن تتحرك الحكومة الإسرائيلية لضم أراضٍ في قطاع غزة. وتدين غيانا تصرفات إسرائيل في ذلك الصدد.

ثانيا، هناك إبادة جماعية حقيقية تحدث في غزة. وقد أمرت محكمة العدل الدولية إسرائيل باتخاذ إجراءات لمنع الإبادة الجماعية في غزة وفقا لالتزامات تلك الدولة العضو بموجب اتفاقيات جنيف. ومع ذلك، تواصل إسرائيل تجاهلها الصارخ لأوامر محكمة العدل الدولية. وفي هذا الظرف، يجب النظر في الكيفية التي يمكن للمجلس من خلالها تسهيل تنفيذ أوامر محكمة العدل الدولية. لقد انفتحت بوابات الفيضان بالفعل في غزة ويجب على المجلس أن يوافق على غلقها والوقوف إلى جانب الفلسطينيين.

ثالثا، المجلس لديه الولاية وتقع على عاتقه المسؤولية عن صون السلام والأمن الدوليين. ولدينا أدوات تحت تصرفنا لإيجاد حلول لإنهاء هذه الحرب. فلنستخدمها. وعندما تفشل القرارات الملزمة قانونا والمناشدات التي لا حصر لها للضمير والأخلاق في تغيير السلوك، يجب استخدام يد العدالة.

السيد سوا (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيدة الرئيسة، على عقد هذه الجلسة، كما طلبت الجزائر. وأود أيضًا أن أشكر السيدة جويس مسويا على إحاطتها الرصينة جدا.

أثارت التطورات الأخيرة في قطاع غزة، لا سيما في الشمال، قلق العالم مرة أخرى بينما تكشف إسرائيل هجماتها على المنطقة المحاصرة. لقد كان عاماً من المعاناة الهائلة لسكان غزة، عانوا خلاله من العقاب الجماعي واستخدام التجويع كسلاح حرب والنزوح المتعدد مع عدم توفر المأوى أو الرعاية الصحية أو المدارس للسكان والطلاب. إن العيش في غزة يعني تحمل الموت والدمار والمعاناة الإنسانية التي لا توصف.

وقبل هذا التصعيد، كان الخبراء في المجال الإنساني قد أبلغوا بالفعل عن انخفاض في المساعدات التي تدخل غزة منذ آب/أغسطس. وأدى تصاعد العنف إلى تفاقم الحالة، حيث مُنع وصول المساعدات إلى الشمال لمدة 10 أيام تقريبا – وهو ما يشكل انتهاكًا مقلقًا للقانون الدولي الإنساني والقرار 2417 (2018)، الذي يدين استخدام التجويع كسلاح حرب.

وتشير التقارير الواردة من الميدان إلى أن نحو 000 50 شخص قد نزحوا من منطقة جباليا. ويواجه المدنيون خياراً مستحيلًا: إما الانصياع لأوامر الإجلاء أو التعرض للنزوح المتعدد أو البقاء ومواجهة

المجاعة. ولكن كلا الخيارين لا يفي بالحماية التي يقتضيها القانون الدولي الإنساني.

إن الحالة في غزة محفوفة بالمخاطر، حيث لا يوجد مكان آمن حقًا. وخلال الـ 72 ساعة الماضية، تعرضت مدرسة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تؤوي 200 6 نازح للقصف. وبالإضافة إلى ذلك، أصابت غارة جوية إسرائيلية باحة مستشفى الأقصى، مما تسبب في نشوب حريق في مخيم مجاور. ولقي أربعة أشخاص حتفهم وأصيب ما لا يقل عن 40 شخصا، من بينهم نساء وأطفال، بجروح خطيرة. وأدى تدمير مدرسة الأونروا إلى وقف حملة التطعيم ضد شلل الأطفال، مما يعرض عشرات الآلاف من الأطفال الضعفاء لمزيد من المخاطر. وهناك حاجة إلى وقف الأعمال العدائية لأسباب إنسانية من أجل استئناف حملة التطعيم واستمرارها، وندعو إلى تحقيق ذلك.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة في الضفة الغربية متوترة، مع استمرار ورود تقارير عن وقوع إصابات بين المدنيين. وتدين سيراليون جميع الهجمات على المدنيين، بما في ذلك العاملون في القطاع الطبي والصحفيون والعاملون في المجال الإنساني. وهذه المآسي بمثابة صدمة بالنسبة للمراقبين، ولكنها أسوأ بكثير بالنسبة للمدنيين الذين يعيشونها كل يوم. لقد أسفرت الحرب عن انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان وستظل آثارها باقية، خاصة على الأطفال. وهؤلاء الأطفال لا يعرفون سوى العنف وسفك الدماء. ولا يمكن أن يستمر ذلك.

وتجدد سيراليون دعوتها إلى ما يلي:

أولا، يجب أن يكون هناك وقف فوري لإطلاق النار في جميع الأرض الفلسطينية المحتلة والمنطقة. ويجب أن تتكرر تلك الدعوة حتى تعترف الأطراف بالتزاماتها الأخلاقية والقانونية لإنهاء العنف والسعي إلى تحقيق السلام. وتلك الدعوة هي أيضا لتذكيرنا في المجلس بالتزامنا بموجب ميثاق الأمم المتحدة بفرض وقف دائم لإطلاق النار.

ثانيا، ندعو إلى فتح جميع نقاط الدخول إلى غزة للسماح بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق. ويجب احترام وحماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والقوافل الإنسانية بموجب القانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن. ونُذكِّر في هذا الصدد بالتدابير التحفظية العديدة لمحكمة العدل الدولية في قضية تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة (جنوب أفريقيا ضد إسرائيل)، والتي هي ملزمة للأطراف، ولا سيما إسرائيل، بشأن إبقاء معبر رفح مفتوحا لتوفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها بالقدر الكافي دون عوائق.

ثالثا، نؤكد ضرورة التمسك بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني، وميثاق الأمم المتحدة والفتوى الأخيرة لمحكمة العدل الدولية. والتطبيق غير المتحيز لتلك الأطر ضروري لإنهاء الإفلات من العقاب وكفالة المساءلة.

وعلاوة على ذلك، نشدد على أهمية التوصل إلى تسوية تفاوضية من خلال القنوات الدبلوماسية القائمة. وفي ضوء ذلك، فإننا ندعو إلى التنفيذ الفوري للقرار 2735 (2024) الذي يوفر أساسًا لاتفاق سلام شامل.

في الختام، لا تزال سيراليون ملتزمة برؤية شرق أوسط يسوده السلام، توجد فيه إسرائيل وفلسطين كدولتين مستقلتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديري لوكيلة الأمين العام بالنيابة جويس مسويا على ما قدمته من معلومات مستكملة.

تشعر جمهورية كوريا بقلق بالغ إزاء التدهور السريع للحالة في شمال غزة، ولا سيما بالقرب من مخيم جباليا للاجئين، الذي يتعرض لهجمات مكثفة وما يبدو أنه تنفيذ لخطة طويلة الأمد لعزل المنطقة وحصارها.

وعلى الرغم من النداءات المتكررة لحماية المدنيين وكفالة تقديم المساعدات الإنسانية، فإن الأعمال المتعمدة التي تتجاهل مبادئ القانون الدولي الإنساني لا تزال مستمرة بلا هوادة. ويحق للمدنيين،

بغض النظر عن قدرتهم على الجلاء أو استعدادهم لذلك، الحصول على الحماية وعلى الضروريات الأساسية.

ومن المؤسف أنه في خضم هذا النزاع المأساوي، لم يحدث تجاهل للقانون الدولي فحسب، ولكن هناك تجاهل تام للإنسانية والأخلاق أيضا. والغارة الجوية التي وقعت نهاية الأسبوع الماضي، والتي قتلت خمسة أطفال كانوا يلعبون خارج روضة أطفال في مدينة غزة، تُظهر مرة أخرى الاستخفاف المتكرر بالإنسانية في غزة. ومن الأدلة الإضافية على تلك الإنسانية المفقودة التقارير الصادمة التي تفيد بأن إسرائيل لم تسمح بدخول المواد الغذائية إلى شمال غزة خلال النصف الأول من شهر تشرين الأول/أكتوبر، مما زاد من تفاقم حالة الجوع البائسة بالفعل.

ويجب أن ندرك ونؤكد أن استراتيجية جيش الدفاع الإسرائيلي الحالية لا يمكن أن تضمن أمن إسرائيل على المدى القصير أو الطويل. إن التسبب في صدمة لأجيال كاملة من الفلسطينيين في غزة ومعاملتهم بوحشية لن يؤدي إلا إلى تفاقم مشاعر الاستياء والكراهية بشكل مترسخ، مما يمهد الطريق لمزيد من العنف والمآسي في المستقبل.

ويخبرنا التاريخ الحديث للشرق الأوسط أن المكاسب التي تحققت في ساحة المعركة ليست سوى حلول مؤقتة؛ فلا يوجد حل عسكري للنزاع. وتُظهر التطورات الأخيرة والصور القاتمة التي نراها كل يوم بشكل مؤلم الحاجة المطلقة إلى وقف فوري لإطلاق النار لوقف المذبحة وتحرير الرهائن الإسرائيليين الذين طال أمد معاناتهم وإنقاذ أرواح لا حصر لها في غزة. وينبغي أيضا أن يكون وقف إطلاق النار الخطوة الأولى نحو تحقيق سلام دائم في المنطقة.

لقد شهدنا الشهر الماضي قوة الإرادة السياسية من خلال النجاح النسبي للمرحلة الأولى من حملة التحصين ضد شلل الأطفال؛ وستبدأ المرحلة الثانية يوم الإثنين تحت القصف. ويجب تنفيذ وقف فوري لإطلاق النار، أو على الأقل هدنة إنسانية، بشكل عاجل في جميع أنحاء غزة.

ويحدونا أمل صادق في أن تثبت إسرائيل لبقية العالم أنها لم تفقد حسها الإنساني تجاه جيرانها بإثبات أنها تنفذ بالفعل التدابير اللازمة لحماية المدنيين. ولذلك، نحث جميع الأطراف، وخاصة إسرائيل، على تعديل مسارها باتجاه السلام، بدءاً بوقف إطلاق النار، وهو السبيل الوحيد لإيجاد حل دائم لهذا النزاع المستمر بلا رحمة على الإطلاق.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة مسويا على إحاطتها.

كما سمعنا للتو، فإن الحالة الإنسانية في غزة كارثية. وتدين فرنسا الضربات الإسرائيلية على البنى التحتية المدنية وتدعو إسرائيل إلى ضمان حماية جميع المدنيين، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ونعرب عن قلقنا العميق إزاء الخطورة البالغة للحالة في شمال غزة، حيث يقوم الجيش الإسرائيلي بعملية عسكرية منذ عدة أيام. والخسائر البشرية فادحة بالفعل. فقد وقع حوالي 300 ضحية وحوالي 100 جريح في غضون أسبوع، وفقاً للسلطات المحلية. وتوضع عراقيل أمام إيصال المساعدات الإنسانية. وصدرت أوامر إجلاء جديدة بالرغم من أن التهجير القسري للسكان المدنيين يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي. ويجب أن تزيل السلطات الإسرائيلية العقبات التي تحول دون إيصال المساعدات، حيث أن وصول المساعدات الإنسانية في أدنى مستوياته منذ بداية النزاع.

وتدعو فرنسا إسرائيل إلى التخلي عن خططها الرامية إلى تجريم أنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وإلى منعها من العمل في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية. فلن يؤدي ذلك إلا إلى تفاقم الحالة الإنسانية الكارثية بالفعل. ونؤكد دعمنا للأونروا وقراراتها بتنفيذ توصيات تقرير كولونا.

ويجب أن تنتهي الحرب في غزة دون تأخير. فهذه هي الطريقة الوحيدة للاستجابة بفعالية للكارثة الإنسانية المستمرة. ويجب ألا نقبلها بعد الآن كحقيقة واقعة. وندعو إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار وإطلاق سراح جميع الرهائن وإيصال المساعدات على نطاق واسع.

وما فتئت فرنسا تكرر باستمرار إدانتها للهجمات التي ارتكبتها حماس وجماعات إرهابية أخرى في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وتواصل فرنسا جهودها الرامية إلى تنفيذ حل الدولتين وستواصل أخذ زمام المبادرة في هذا الصدد، بما في ذلك في مجلس الأمن. ويجب أن تتوقف التدابير الرامية إلى إضعاف السلطة الفلسطينية. وتدعو فرنسا إسرائيل إلى التوقف عن عرقلة تحويل العائدات إلى السلطة الفلسطينية. وتؤيد فرنسا إصلاح السلطة الفلسطينية بحيث تكون قادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية، بما فيها قطاع غزة.

ويجب أن نتناول أيضاً الحرب الحالية في لبنان. فالحالة الإنسانية تزداد سوءاً نتيجة لتكثيف الغارات الإسرائيلية. ونحن بحاجة إلى وقف فوري لإطلاق النار هناك أيضاً. ويجب تنفيذ القرار 1701 (2006) تنفيذاً كاملاً بأقصى قدر من الاستعجال من أجل التوصل إلى حل طويل الأجل على طول الخط الأزرق يحترم أمن إسرائيل ولبنان على حد سواء.

أخيراً وقبل كل شيء، يجب تجنب اندلاع حرب إقليمية. وفي هذا الصدد، أدانت فرنسا الهجوم الذي شنه حزب الله على قاعدة عسكرية في بنيامينا والذي أسفر عن مقتل أربعة أشخاص وإصابة العشرات بجروح. وتؤكد فرنسا من جديد التزامها الثابت بأمن إسرائيل. ويجب أن تتوقف هجمات حزب الله على الأراضي الإسرائيلية.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام بالنيابة مسويا على إحاطتها الواقعية والمفصلة بشأن الحالة على أرض الواقع.

في نهاية هذا الأسبوع، شاهدت في رعب، مثل الكثيرين هنا والكثير من الناس في جميع أنحاء العالم، الصور من وسط غزة تتدفق على شاشتي – صور لما بدا أنهم مدنيون نازحون يحترقون أحياءً بعد غارة جوية إسرائيلية. ولا تستطيع الكلمات وصف ما رأيناه، ببساطة ولا توجد كلمات تعبر عن ذلك.

وتقع على عاتق إسرائيل مسؤولية القيام بكل ما هو ممكن لتجنب وقوع إصابات بين المدنيين، حتى لو كانت حماس تعمل بالقرب من المستشفى في محاولة لاستخدام المدنيين كدروع بشرية. وقد أوضحنا ذلك لإسرائيل. تماماً كما أوضحنا للحكومة الإسرائيلية، على أعلى المستويات، أن عليها أن تبذل المزيد من الجهود لمعالجة الأزمة الإنسانية الكارثية التي لا يمكن تحملها في غزة.

وقد ناقشت الصحافة بعض الجهود الدبلوماسية الأخيرة للولايات المتحدة. فللمرة الأولى منذ أسابيع، أعيد فتح معبر إيريتز في شمال غزة وتعهدت السلطات الإسرائيلية بالسماح لشاحنات الأمم المتحدة بدخول شمال غزة عبر طريق واحد آخر على الأقل. ودخلت عشرات الشاحنات المحملة بالمساعدات إلى شمال غزة لأول مرة منذ عدة أسابيع. ولكن ذلك ليس كافياً. ويلزم القيام بالمزيد من عمليات إيصال المساعدات وسنواصل الضغط لتحقيق ذلك.

وبَلَغَنا أن قوافل الأمم المتحدة ستتمكن من استخدام طريق جديد في جنوب غزة، بانتظار الإصلاحات، وأن جيش الدفاع الإسرائيلي التزم باتخاذ خطوات للمساعدة في تأمين طرق إيصال المساعدات ضد العصابات المسلحة الضالعة في أعمال النهب العنيفة وأنه سيستمر في القيام بذلك.

وتعمل إسرائيل أيضاً مع برنامج الأغذية العالمي لوضع خطة لتحسين البنية التحتية الإنسانية في جميع أنحاء قطاع غزة والتي يمكن أن تؤدي، في حالة تنفيذها، إلى إيصال المزيد من المعونة الغذائية التي تمس الحاجة إليها.

وتجري حالياً أيضاً جولة ثانية من التحصين ضد شلل الأطفال في جنوب غزة وستبدأ قريباً في شمالها. ومن الأهمية بمكان أن يشمل هذا الجهد مخيم جباليا.

إننا ندرك وجوب متابعة الالتزامات حتى النهاية وأن التقدم الذي نشهده منذ الأسبوع الماضي غير كافٍ. ومن جانبنا، ستواصل الولايات المتحدة توضيح ما يلي: يجب إدخال المواد الغذائية والإمدادات إلى غزة على الفور ويجب أن تكون هناك هدنات إنسانية في جميع أنحاء غزة لإتاحة إعطاء التطعيمات وإيصال المعونة الإنسانية وتوزيعها. وستكون "سياسة التجويع" في شمال غزة مروعة وغير مقبولة وستترتب

عليها تبعات بموجب القانون الدولي وقانون الولايات المتحدة. وقد ذكرت حكومة إسرائيل أنها لا تتبع هذه السياسة وأن الغذاء والإمدادات الأساسية الأخرى لن تُقطع، وسنراقب لنرى إذا ما كانت أفعال إسرائيل على أرض الواقع تتطابق مع هذا التصريح.

ويساورنا أيضاً قلق بالغ إزاء أوامر الإجلاء التي أصدرتها إسرائيل في شمال غزة ونراقب عن كثب تنفيذ تلك الأوامر. وعلاوة على ذلك، يجب أن تلتزم جميع الأطراف بالقرار 2720 (2023) وأن ترفض أي تهجير قسري للسكان المدنيين، الأمر الذي من شأنه أن ينتهك القانون الدولي. ولنكن واضحين: المدنيون محميون بموجب القانون الدولي الإنساني ولا يجوز تصنيفهم كمقاتلين إذا لم يتمكنوا من الجلاء.

نعلم أن الشتاء يقترب. وسيحل البرد والطقس السيئ قريباً. وبعد مرور عام على القتال، ومع إضعاف حركة حماس إلى حد كبير، ينبغي للسلطات الإسرائيلية أن تعمل مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لإعداد خطة لانتقال المدنيين إلى الداخل. وينبغي لها تسهيل الجهود المبذولة لتوفير المأوى المؤقت، وليس عرقلتها، ويجب أن تعيد الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والكهرباء والصرف الصحي. وأكرر دعوتنا لبدء هذا العمل الآن.

ويجب على إسرائيل أن تتعاون أيضاً مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لإرساء الأسس لإعادة إعمار غزة لأنه يجب السماح للمدنيين بالعودة، بما في ذلك إلى شمال غزة، لإعادة بناء حياتهم. وقد يكون من الصعب تخيّل ذلك في لحظة تنطوي على الكثير من المعاناة والألم والموت والدمار. ولكن يجب علينا ذلك – يجب أن نواصل العمل من أجل مستقبل يمكن للناس إعادة البناء ويمكن للناس التعافي فيه. ولكي يحدث ذلك، يجب أن يكون هناك سلام دائم. وكما قلنا مرات عديدة، فإن وقف إطلاق النار بالتزامن مع إطلاق سراح جميع الرهائن يمكن أن يبدأ اليوم إذا قبلت حماس – التي أشعلت شرارة النزاع ولا يهمها رفاه الفلسطينيين في غزة – الاتفاق المطروح على الطاولة. ويمكن أن يحدث ذلك اليوم.

لقد تأثرتُ كثيراً بالتفاصيل الجديدة التي ذكرها والدا هيرش غولدبرغ – بولين حول إعدام ابنهما – كيف عُثر على جسد هيرش الواهن جاثيا على ركبتيه في نفق أسفل غزة، وقد اخترقت جمجمته رصاصة وكيف حاول رفع ذراعه – ذراعه الوحيدة – ليقي نفسه من الرصاصة التي أنهت حياته الشابة الواعدة.

وأحث بعض أعضاء المجلس على التوقف عن غض الطرف عن أفعال حماس المنحرفة. أعمالها الإرهابية وأخذها للرهائن وعرقلتها لاتفاق لوقف إطلاق النار واستخدامها للمدنيين كدروع بشرية. وأحث أعضاء المجلس على مواصلة التركيز على المبادرات الدبلوماسية المباشرة التي يمكن أن تنقذ أرواح الأبرياء الذين لم يبدأوا الحرب ولا يستطيعون إنهاءها، ولكنهم يتحملون تكاليفها.

ويجب علينا جميعًا أن ندعم الأمم المتحدة في عملها مع إسرائيل لزيادة عمليات الإيصال وتحسين جهود الاستجابة الإنسانية. وللمجلس دور مهم يؤديه، ولكن في نهاية المطاف – كما قلت سابقاً – فإن الإجراءات على أرض الواقع، أكثر من المناقشات هنا في نيويورك، هي التي ستحقق تقدماً حقيقياً. وكان هذا هو محور تركيز دبلوماسية الولايات المتحدة وسيظل محور تركيزنا في الأشهر المقبلة: إدخال المساعدات الإنسانية وإخراج الرهائن وإنهاء النزاع.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام بالنيابة مسويا على إحاطتها.

أيدت المملكة المتحدة الدعوة لعقد هذه الجلسة اليوم لمناقشة الخطوات العاجلة اللازمة لمعالجة المأساة الإنسانية التي تزداد تفاقما في غزة. فالحالة في شمال غزة مروعة. وقد صدرت أوامر لنحو 000 400 من سكان غزة بإخلاء الشمال والانتقال جنوباً إلى المنطقة الإنسانية التي حددها جيش الدفاع الإسرائيلي. وسيكون الكثير من هؤلاء الناس قد هُجروا بالفعل، وبعضهم نزح عدة مرات، ويبحثون باستماتة عن ملاذ. ولكن، لا توجد أماكن آمنة في غزة. ففي هذا الأسبوع، شاهدنا صوراً مروعة بعد الغارة الإسرائيلية على مستشفى الأقصى داخل المنطقة التي حددها الجيش الإسرائيلي كمنطقة إنسانية.

ويواجه أولئك الذين يقررون الانتقال الترهيب ومناطق القتال النشط وتهديد الغارات الجوية المستمرة. ويواجه أولئك الذين يبقون

جوعًا شديدًا وظروفًا مروعة من دون الحصول على الخدمات الأساسية أو الرعاية الصحية. وفي النصف الأول من شهر تشرين الأول/أكتوبر، لم يتم إيصال أي مساعدات غذائية إلى شمال غزة حيث منعت السلطات الإسرائيلية أو أعاقت الغالبية العظمى من تحركات أطراف العمل الإنساني بين الشمال والجنوب. ونتوقع أن يشهد شهر تشرين الأول/أكتوبر دخول أقل كمية من المساعدات إلى غزة منذ بداية النزاع، حتى أقل من تلك التي دخلت في شهر أيلول/سبتمبر. وتواجه العائلات في غزة شتاء ثانياً مع قدرة أقل على الصمود وموارد أقل. وهذا أمر غير معقول. ويجب على إسرائيل أن تمتثل امتثالا كاملا للقانون الدولي الإنساني وأن تكفل وصول المساعدات الكافية إلى جميع مناطق غزة. كما نكرر الإعراب عن قلقنا إزاء المقترحات التشريعية التي تسعى إلى تقويض وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وهي ذات أهمية حيوية للاستجابة الإنسانية في غزة.

وأود أن أقول بوضوح: يجب عدم عزل شمال غزة عن الجنوب. ويجب السماح للمدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم أولئك الذين تم إجلاؤهم من شمال غزة، بالعودة إلى مجتمعاتهم المحلية وإعادة البناء. ويجب ألا يكون هناك أي نقل قسري لسكان غزة من غزة أو داخلها، ولا أي تقليص لمساحة قطاع غزة. ونحن بحاجة إلى وقف فوري لإطلاق النار لإنهاء هذا النزاع المدمر.

ويجب أيضا أن نضع نصب أعيننا المعاناة التي لا يمكن تصورها للرهائن البالغ عددهم 101 والذين ما زالوا في الأسر في غزة. لقد استمرت محنتهم لفترة طويلة جدًا. ومرة أخرى، ندعو حماس إلى إطلاق سراح الرهائن فوراً ودون قيد أو شرط.

وكما نعلم، فإن المعاناة في المنطقة تتجاوز غزة. ونكرر دعوتنا إلى وقف فوري لإطلاق النار بين حزب الله وإسرائيل. ويجب على جميع الأطراف اتخاذ التدابير اللازمة لتجنب وقوع خسائر في صفوف المدنيين وكفالة سلامة وأمن أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وفي الضفة الغربية، وكما قال وزير خارجية بلدي، فإننا نحث الحكومة الإسرائيلية على اتخاذ إجراءات لكبح عنف المستوطنين ووقف التوسع الاستيطاني على الأراضي الفلسطينية. ولهذا السبب، أعلنت حكومة بلدي أمس فرض المزيد من العقوبات على ثلاث بؤر استيطانية غير قانونية وأربع منظمات من أجل محاسبة أولئك الذين يرتكبون هذه الانتهاكات الشنيعة لحقوق الإنسان ضد الفلسطينيين.

يستحق الشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي والمنطقة ككل واقعا أفضل من دوامة العنف والخوف اليومية التي اعتادوا عليها. ولكن هناك طريق للسلام، طريق من شأنه أن يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية تنعم بالأمن والأمان، إلى جانب إسرائيل تنعم بالأمن والأمان. ونحث الأطراف على التحلي بالشجاعة والسير في الطريق نحو السلام ومستقبل أفضل لشعوبهم.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الجزائر على دعوتها إلى عقد هذه الجلسة وأشكر وكيلة الأمين العام بالنيابة جويس مسويا على إحاطتها.

تسبب التصعيد المفاجئ للحالة بين لبنان وإسرائيل في الأيام القليلة الماضية في إثارة شواغل المجتمع الدولي وقلقه على نطاق واسع. وفي الوقت نفسه، لا تظهر أي علامة على تحسن الحالة في غزة، بل إنها مستمرة في التدهور. وخلال الأسبوعين الماضيين، لم تخفف إسرائيل من عملياتها العسكرية في غزة، بل هاجمت وقصفت باستمرار المدارس والمستشفيات وقطعت تمامًا إمكانية إيصال الإمدادات الإنسانية إلى شمال غزة، ومرة أخرى أمرت قسرا بالإجلاء الطارئ لمئات الآلاف من الأشخاص.

وفي بحر النيران الناجمة عن القصف الإسرائيلي، احترق بعض المدنيين الفلسطينيين النازحين أحياء وماتوا. إنهم جميعا بشر مثلنا. فلماذا عليهم أن يعانوا هكذا لمجرد أنهم ولدوا في غزة؟ هناك مليونا شخص يكافحون على شفا الموت منذ أكثر من عام. فإلى متى سيكافحون قبل أن يروا أي أمل في البقاء على قيد الحياة؟

وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية الحفاظ على السلام. وقد أجرينا مناقشات متكررة وأعربنا عن تعاطفنا وعبّرنا عن مواقفنا وأعربنا عن شواغلنا. ولكن هذا لا يكفي. ومن غير المقبول السماح باستمرار

المأساة في غزة، ومن غير المقبول أيضاً أن يظل مجلس الأمن مشلولاً بشكل جماعي.

ويجب علينا استعادة وتنشيط سلطة القانون الدولي الإنساني. إن استخدام التجويع كسلاح حرب جريمة حرب خطيرة. والمنظمات الإنسانية شريان حياة لغزة. ومن غير المقبول أن نراها تواجه القمع والتقييد وحتى التهديدات الأمنية. ويجب على إسرائيل أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وأن ترفع الحصار والقيود المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء غزة على الفور، وأن تتعاون بشكل كامل مع الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى لتسهيل وكفالة سلامة العمليات الإنسانية، مثل نقل الإمدادات الإنسانية ولقاحات شلل الأطفال. إن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) هي الدعامة الأساسية للمساعدات الإنسانية في غزة، وتعارض الصين بشدة أي محاولة لتشويه سمعة الوكالة أو قمعها.

ويجب علينا الحفاظ على فعالية قرارات مجلس الأمن وتنشيطها. وقد تبنى المجلس عدداً من القرارات بشأن الحالة في غزة تدعو صراحةً إلى وقف لإطلاق النار، ولكن لم يتم تنفيذ أي منها بشكل فعال، مما يوجه ضربة قوية لمصداقية منظومة الأمم المتحدة بأسرها. فقرارات المجلس ملزمة لجميع الدول ويجب تنفيذها. ونحن نؤيد استخدام المجلس لكل خيار من جميع الأدوات المتاحة له لكفالة تنفيذ القرارات التي تم اتخاذها. وتقع على عاتق كل عضو مسؤولية الحفاظ على فعالية قرارات المجلس. وفي ذلك الصدد، نأمل بشكل خاص في أن تستجيب الولايات المتحدة للنداء القوي الذي أطلقه المجتمع الدولي وأن تدعم اتخاذ المجلس مزيداً من الإجراءات للتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار. وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة قدمت لإسرائيل أكثر من 17 بليون دولار كمساعدات عسكرية منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023. وفي ظل الظروف الراهنة، هل يؤدي توريد الأسلحة على هذا النطاق الواسع إلى تحقيق أهداف قرارات المجلس؟ هذا السؤال يستحق التفكير الجاد.

ويجب علينا تنشيط وحماية الآفاق السياسية لحل الدولتين. إن تنفيذ حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة هو السبيل الوحيد القابل للتطبيق لحل القضية الفلسطينية. إن غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، جزء لا يتجزأ من دولة فلسطين ولا يمكن أن ينفصلا. إن الترتيبات المستقبلية للحكم في غزة ينبغي أن تستند إلى الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية، وأن تتقرر من خلال مشاورات داخلية فيما بين الشعب الفلسطيني. ويتطلب تنفيذ حل الدولتين الإرادة السياسية لكلا الطرفين. ويجب على إسرائيل التوقف عن تقويض أسس حل الدولتين وتعريضها للخطر والعودة إلى المسار الصحيح، أي حل الدولتين. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية توفير الضمانات الدولية لتنفيذه.

إن الصين على استعداد لمواصلة أداء دور بنّاء وبذل جهود دؤوبة للدفع باتجاه وقف إطلاق النار وإنهاء القتال في أقرب وقت ممكن من أجل تحقيق السلام في المنطقة.

السيدة فرازير (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة مسويا على إحاطتها المثيرة للروع.

لقد شاهدنا يوم الإثنين صوراً صادمة ومزعجة لمدنيين يُحرقون أحياءً في أعقاب الغارات الجوية الإسرائيلية على مستشفى الأقصى، حيث لجأ إليه العديد من النازحين داخلياً. ومن المؤسف أن هذا مجرد غيض من فيض من حيث الكارثة التي تتكشف. لقد شهد وسط غزة وحده حادثين على الأقل من حوادث الإصابات الجماعية منذ يوم الأحد. واشتد الحصار في شمال غزة، مما أدى إلى قطع إيصال إمدادات الغذاء والمساعدات إلى المنطقة، ونزوح أكثر من 000 50 شخص قسراً من مخيم جباليا مرة أخرى. لا يجب أن تصبح هذه المستويات من المعاناة أمراً عادياً أو تبريرها. وقد تسببت العواقب المدمرة للعنف في إلحاق خسائر فادحة في صفوف المدنيين. والتكلفة في الأرواح البشرية مذهلة. وخلال الأسبوع الماضي وحده، قُتل 379 فلسطينيًا وأصيب أكثر من 400 1 في غزة. وهذه الأرقام ليست مجرد إحصائيات: إنها تمثل البشر والأسر والمجتمعات والمستقبل الذي تمزق.

وتدعو مالطة بإلحاح إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار. ويجب إطلاق سراح الرهائن دون قيد أو شرط. ويجب السماح بتدفق

المساعدات الإنسانية دون عوائق. ويجب فتح جميع نقاط عبور المساعدات دون مزيد من التأخير.

إننا ندين بشدة جميع الأعمال التي تستهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية. ومن الضروري أن تلتزم جميع الأطراف، دون استثناء، بمبادئ القانون الدولي. ويجب عليها كفالة ألا تؤدي الأعمال العسكرية والأعمال العدائية إلى تعميق معاناة المدنيين. ولم تدخل أي مواد غذائية إلى شمال غزة منذ أكثر من 12 يومًا، في الوقت الذي حذر فيه برنامج الأغذية العالمي مرة أخرى من مجاعة تجتاح السكان. ويُحرم السكان من الضروريات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية. وتعمل المستشفيات في شمال غزة بأدنى طاقة لها. أما أولئك الذين شُرِدوا قسراً مرة أخرى من الشمال، فليس لديهم مكان يذهبون إليه مع استمرار القصف على القطاع. وغالباً ما يتم استهداف المستشفيات والمدارس وأماكن العبادة، مما يحرم المدنيين من أي ملاذ محتمل. لقد سمعنا أن البعض اختار الموت في المنازل بسبب عدم وجود مكان آمن للذهاب إليه.

إن القانون الدولي الإنساني لا لبس فيه: فالتهجير القسري محظور، ويجب حماية المدنيين في جميع الأوقات، ويجب ضمان حصول الذين يختارون البقاء في منازلهم على الموارد والخدمات الأساسية. وتكرر مالطة دعوتها إلى التنفيذ الفوري والكامل لأمر محكمة العدل الدولية الذي يتضمن تدابير تحفظية، وتؤكد أن القانون الدولي ملزم لجميع الدول.

وعلى الرغم من الافتقار الشديد للأمن ومن العنف، بدأ إعطاء الجولة الثانية من لقاحات شلل الأطفال يوم الإثنين. إننا نشيد بالعاملين الشجعان من منظمة الصحة العالمية واليونيسف ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) الذين يهدفون إلى تطعيم أكثر من 590 000 طفل في الأيام القادمة.

ويجب علينا أيضًا أن نسعى جاهدين لكفالة حماية الأطفال في غزة على المدى الطويل، حيث ستكون هناك حاجة لا للرعاية الجسدية فحسب، بل أيضًا للدعم النفسي. ولا توجد جهة فاعلة في وضع أفضل لضمان ذلك من الأونروا. ومع ذلك، تواجه الوكالة العديد من التحديات، بما في ذلك الضربات على مبانيها، مثل مدرسة المفتي التي قُصِفت في 13 تشرين الأول/أكتوبر. وقد قُتل في ذلك الهجوم ما مجموعه 22 فلسطينياً، من بينهم 15 طفلاً.

ومن المثير للقلق أن الكنيست الإسرائيلي ينظر في تشريع يؤثر على الوكالة حيث يسعى إلى وقف عمليات الأونروا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وتعتبر الأونروا ركيزة للجهود الإنسانية والاستقرار الإقليمي. ومن دون استمرار وجودها، ستكون العواقب مدمرة بالنسبة للملايين الذين يعتمدون على خدماتها. إننا ندعو مرة أخرى إلى تأجيل هذا التشريع لضمان أن تتمكن الأونروا من مواصلة عملها الحيوي بما يتماشى مع ولايتها التي اعتمدتها الجمعية العامة بأغلبية ساحقة.

لقد انقضى وقت الخطابة منذ أمد بعيد. وهذه الحالة لا يمكن أن تستمر. فالقصص تدمي القلب. والعنف يجب أن ينتهي.

ولا تزال الحالة في الضفة الغربية تنذر بالخطر أيضاً، ولا سيما الحالة المالية للسلطة الفلسطينية. وما يستحق أيضاً اهتمامنا الكامل الزيادة في المستوطنات غير القانونية، وعنف المستوطنين، وحالة الفلسطينيين في القدس الشرقية، والتهديدات للوضع الراهن القائم منذ أمد طويل ولكن الهش فيما يتعلق بالأماكن المقدسة في القدس. وقد يجتاح المنطقة تلك التحديات وتوسع النزاع في لبنان.

يملك المجلس الأدوات وتقع على عاتقه المسؤولية للتصرف بشكل حاسم وفعال. ومن خلال السعي إلى وقف إقليمي لإطلاق النار والتمسك بالقانون الدولي والعمل من أجل تحقيق حل الدولتين بشكل موثوق ولا رجعة فيه، يمكننا أن نرسم طريقًا إلى سلام عادل ودائم. فالعالم يراقب، ويجب علينا ألا نخذله.

السيد فرناندیس (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الرئاسة السويسرية على عقد هذه الإحاطة على وجه السرعة، ونعرب عن امتناننا للجزائر على التذكير بمسؤوليتنا الجماعية عن معالجة الحالة المتردية في غزة. كما نشكر السيدة جويس مسويا والأمين العام على تقديم معلومات شاملة حول آخر التطورات في غزة.

تتطلب منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما قطاع غزة، اهتماماً ثابتاً من المجلس. لقد وصلت الحالة في غزة إلى منعطف حرج، مع استمرار العمليات العسكرية وتصاعد الأزمة الإنسانية التي لم يعد من الممكن تجاهلها. وترسم التقارير الأخيرة صورة مروعة لشمال قطاع غزة. ويستمر القصف الإسرائيلي المتواصل بلا هوادة، مما يؤدي إلى تزايد الخسائر في صفوف المدنيين وتدمير واسع النطاق للبنية التحتية.

إن البيان الصادر عن منظمة أطباء بلا حدود والذي يتحدث بالتفصيل عن احتجاز موظفيها في جباليا والإصابات المبلغ عنها في مستشفى اليمن السعيد يؤكد على الظروف القاسية التي يواجهها المدنيون والعاملون في المجال الإنساني على حد سواء. وترتفع أعداد القتلى والنازحين في غزة بمعدل ينذر بالخطر. ولا يمكن وصف السيناريو الذي قدمته الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال العمل الإنساني، بما في ذلك الأمم المتحدة، إلا بأنه كارثي.

إن أوامر الإخلاء الصادرة للملاجئ والمستشفيات الرئيسية في غزة مرعبة، كما أفادت الطواقم الطبية في الميدان. ونتيجة للأعمال العدائية المستمرة، يواجه عمال الإغاثة تحديات لا يمكن التغلب عليها في الامتثال لتعليمات الإخلاء تلك. إن التهديد المستمر باستخدام العنف يعيق بشدة الجهود المبذولة لضمان المرور الآمن للمدنيين وإيصال المساعدات الأساسية. لذا تستفحل الأزمة الإنسانية، مع تزايد ندرة الغذاء والماء.

لقد اتخذ المجلس القرار 2720 (2023)، في كانون الأول/ديسمبر 2023، استجابةً للأزمة الإنسانية المتفاقمة في قطاع غزة. وقد أكد هذا الإجراء على الحاجة الملحة لإيصال المساعدات الإنسانية بشكل فوري وآمن ودون عوائق إلى السكان المدنيين الفلسطينيين في جميع أنحاء غزة. وندعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى تنفيذ هذا القرار البالغ الأهمية على وجه السرعة. وتتطلب الحالة المتردية اتخاذ إجراءات دولية فورية وحاسمة لصون أرواح المتضررين، بما يتفق تماماً مع المعايير الدولية ذات الصلة. ويتحمل المجلس المسؤولية الأخلاقية والأساسية عن التصرف بسرعة وحسم. ولا يمكننا أن نبالغ في التأكيد على الحاجة الملحة لذلك – فأرواح الناس على المحك.

إن وقف إطلاق النار ليس ضرورياً وحسب؛ بل هو أمر لا بدّ منه للحيلولة دون وقوع المزيد من الخسائر في الأرواح وتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية إلى من هم في أمسّ الحاجة إليها. تؤدي كل لحظة من القتال المستمر إلى تفاقم هذه الأزمة، ويجب على المجتمع الدولي أن يتصرف بسرعة للتوصل إلى حل سلمي.

وفي ضوء التدهور السريع للحالة في غزة، نكرر دعوتنا إلى مجلس الأمن لاستكشاف بدائل قابلة للتطبيق لمعالجة هذه الأزمة. وتحقيقاً لهذه الغاية، نقترح الإجراءات التالية:

أولاً، يجب تكثيف الجهود الدبلوماسية لجلب جميع الأطراف إلى طاولة المفاوضات، مع إشراك الدول المؤثرة، بما في ذلك أعضاء المجلس، للاستفادة من نفوذها للتخفيف من حدّة النزاع.

ثانياً، هناك حاجة إلى المطالبة بوقف فوري وشامل لإطلاق النار لوقف جميع الأعمال العدائية وحماية أرواح المدنيين وإطلاق سراح الرهائن وجميع المحتجزين الآخرين.

ثالثاً، يجب إنشاء ممرات إنسانية آمنة ومأمونة وإنفاذ ذلك من أجل ضمان إيصال المساعدات الأساسية والإمدادات الطبية إلى السكان المتضررين، بما في ذلك تيسير المرحلة الثانية المخطط لها من التطعيم ضد شلل الأطفال. وهذا يستلزم التطبيق الصارم للقوانين الدولية التي تحظر عرقلة إيصال المساعدات.

رابعاً، يجب تعزيز قرارات مجلس الأمن القائمة، ولا سيما القرارين 2720 (2023) و 2735 (2024)، من خلال اعتماد تدابير أكثر قوة وقابلة للتنفيذ تفرض وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة بشكل فوري ودون عوائق.

أخيراً، يجب تشجيع وتيسير الحوار السياسي بين الأطراف المتنازعة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع والعمل على التوصل إلى اتفاق سلام مستدام.

ونأمل أن تكون هذه الإجراءات قادرة لا على تخفيف المعاناة المباشرة للشعب في غزة وحسب، بل أيضاً على تمهيد الطريق لتحقيق

الاستقرار والسلام في المنطقة على المدى الطويل. يشمل ذلك تحقيق حل الدولتين الذي حدده الأمين العام بحق باعتباره السبيل الوحيد لتفادي دورات لا نهاية لها من الخوف والكراهية والعنف. لقد حان وقت اتخاذ إجراء حاسم. وسيحاكمنا التاريخ بقسوة على أي تقاعس إضافي في مواجهة هذه الكارثة الإنسانية.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إننا نؤيد مبادرة الجزائر لعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن اليوم لمناقشة الحالة الإنسانية التي لا تطاق في شمال قطاع غزة. ونودّ أن نشكر رئيسة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالنيابة، السيدة جويس مسويا، على استعراضها للمأساة الإنسانية التي تتكشف أمام أعيننا.

وبالنظر إلى أننا شهدنا قصفاً متواصلاً من قبل سلاح الجو الإسرائيلي لأكثر من 12 شهراً، فإن الحالة الإنسانية في القطاع مروعة حقاً. إن عدد القتلى والجرحى والمشوهين من المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال، هو عدد مذهل. وخلال الساعات الـ 24 الماضية وحدها، قُتل 55 فلسطينياً وأصيب أكثر من 329 آخرين. إن حجم المجاعة مروع. ويحتاج جميع سكان غزة إلى مساعدات غذائية طارئة. لقد أصبح النزوح الجماعي وأوامر الإخلاء أمراً عادياً، على الرغم من أنه لم يعد هناك مكان للفرار أساساً. وفي مناطق مختلفة من القطاع، تتعرض المدارس والمستشفيات ومخيمات اللاجئين للقصف. وتنقل وسائل الإعلام الأمريكية عن أطباء متطوعين يعملون في مستشفيات غزة؛ ووفقاً لرواياتهم الشخصية كشهود عيان فإنهم يشاهدون حالات إصابة بطلقات نارية في الرأس بين قاصرين تتراوح أعمارهم بين 2 و 12 عاماً بشكل شبه يومي. يبدو إذاً أن علم الأمم المتحدة لا يفشل في حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني والبنية التحتية الاجتماعية المدنية فحسب، بل يبدو أن هذا العلَم أصبح هدفاً مباشراً لجيش الدفاع الإسرائيلي. ويذكر جميع العاملين في المجال الإنساني بصوت واحد، بما في ذلك مقدمة الإحاطة اليوم، أنه لم يعد هناك مكان آمن في غزة. وذلك ليس كلاماً مجازياً؛ إنه واقع مرير.

منذ أسبوعين، ما برح المجتمع الدولي يتفرّج على الجيش الإسرائيلي وهو ينفذ غارات جوية وعمليات عسكرية برية مكثفة في شمال قطاع غزة. وقد وردت تقارير عن مقتل المئات من الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال. وقبل بضعة أيام فقط، في 13 تشرين الأول/أكتوبر، شنت القوات الجوية الإسرائيلية غارة جوية شنيعة أخرى على مدارس في مخيم النصيرات للاجئين. ونتيجة لذلك، لقي ما لا يقل عن 22 شخصاً حتفهم، من بينهم 15 طفلًا وامرأة، بينما أصيب 80 شخصاً بجروح متفاوتة الخطورة. كما وقع خمسة قاصرين آخرين ضحايا غارة جوية على مخيم الشاطئ للاجئين في شمال القطاع.

ويقوم جيش الدفاع الإسرائيلي منذ أكثر من أسبوع بعملية عسكرية لمحاصرة مخيم جباليا. ونتيجة للقصف ونقص التغذية والعطش، قد يموت مئات الآلاف من الناس. ومع ذلك، فقد تم تدمير المخبز الوحيد الذي يعمل في مدينة جباليا جراء غارة جوية إسرائيلية أخرى، كما قطع الجيش الإسرائيلي المساعدات الغذائية والطبية عن أكثر من 400 000 شخص. يحدث كل ذلك في الوقت الذي لا يقوم فيه برنامج الأغذية العالمي بتوصيل المواد الغذائية إلى شمال قطاع غزة. وفي الوقت نفسه، تم إغلاق مراكز توزيع المواد الغذائية بسبب اشتداد الأعمال العدائية.

وللأسف، يتماشى كل ذلك مع التقارير الإعلامية التي تتحدث عن تنفيذ إسرائيل لما يسمى بـ "خطة الجنرالات" الخاصة بجيش الدفاع الإسرائيلي، التي يفترض أنها تتوخى فرض حصار إنساني على الشمال وطرد السكان من تلك المنطقة. نأمل ألا يتم تأكيد هذه المعلومات المروعة. وفي هذا السياق، فإننا نؤيد ما قاله المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، السيد فيليب لازاريني الذي حث إسرائيل على التحلي بالشجاعة وإظهار الإنسانية، مع التأكيد على أن سكان الجزء الشمالي من قطاع غزة يواجهون خيارين – إما الفرار من منازلهم أو الموت جوعا.

إن الأضرار الاجتماعية والاقتصادية التي لحقت بالقطاع خلال العام الماضي هائلة. ووفقًا لتقديرات الأمم المتحدة، انخفض الناتج المحلي الإجمالي للقطاع إلى درجة أن الأمر سيستغرق ما يقرب من

70 عامًا لإعادة اقتصاده إلى مستويات ما قبل الأزمة و 80 عامًا على الأقل لإعادة بناء بنيته التحتية الحيوية. وتستند هذه الحسابات إلى بيانات من أوائل عام 2024، على الرغم من استمرار الدمار الشامل يومًا بعد يوم. وفي ظل الظروف الراهنة، فإن إيصال المساعدات الإنسانية للفلسطينيين دون عوائق أمر في غاية الأهمية. ومع ذلك، فقد خلقت إسرائيل مشاكل وقيودًا خطيرة، في حين يتعرض العاملون في المجال الإنساني أنفسهم للقصف والاحتجاز بشكل منتظم. وإجمالاً، قُتل أكثر من 300 عامل في المجال الإنساني، مما يجعل عام 2023 أكثر الأعوام دموية على الإطلاق بالنسبة لعمال الإغاثة. ويدق مسؤولو الأمم المتحدة ناقوس الخطر: قد يحطم عام 2024 رقمًا قياسيًا جديدًا لإزهاق الأرواح في هذا الصدد.

ولذلك، فإن مشاريع قوانين الكنيست التي تهدف إلى حظر أنشطة الأونروا على أراضي إسرائيل وإلغاء امتيازات وحصانات موظفيها لا تصمد أمام النقد. واسمحوا لي أن أذكّر الأعضاء بأن الوكالة هي العمود الفقري للجناح الإنساني للأمم المتحدة في فلسطين ولديها قدرات لا مثيل لها عندما يتعلق الأمر بتقديم الخدمات الاجتماعية والتعليمية والطبية. وإذا اعتمدت مشاريع القوانين، فإنها لن تهدد حياة الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية فحسب، بل ستهدد أيضاً آفاق مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المجاورة في سورية ولبنان والأردن. وعلاوة على الحالة المتدهورة بشكل متسارع في الأراضي الفلسطينية المحتلة والأزمة المالية الناجمة عن سحب الولايات المتحدة الدعم المقدم للأونروا، فإن مشاريع القوانين هذه، إذا ما أصبحت قوانين، تهدد بإنهاءأنشطة الوكالة. ويبدو أن هذا هو بالضبط ما تسعى إليه إسرائيل. وعلى الرغم من كل ذلك، تقوم واشنطن، دون أي اعتبار لرأي المجتمع الدولي، بضخ السلاح إلى حليفها الشرق أوسطي، وفي الوقت نفسه توفر له الغطاء السياسي وتعرقل أي محاولة من مجلس الأمن لوقف آلة الحرب الإسرائيلية التي لا ترحم، والمسؤولة عن جرائم عديدة ضد الشعب الفلسطيني.

إن هذه الأعمال الانفرادية التي تقترف بلا عقاب وتهدف إلى خلق وقائع على الأرض لا رجعة فيها انتهاكات جسيمة لالتزامات إسرائيل بصفتها السلطةً القائمة بالاحتلال بموجب اتفاقيات جنيف التي تم اعتمادها قبل 75 عامًا. ومن المفارقات أن الاتفاقيات اعتمدت إلى حد كبير بهدف حماية الشعب اليهودي، الذي تعرض لمعاناة لا إنسانية خلال الحرب العالمية الثانية، ومنع أي اضطهاد في المستقبل على أساس الجنسية. وصحيح أن لإسرائيل الحق في ضمان أمنها، ولكن مما لا شك فيه أن الطريق إلى هذا الهدف يكمن فقط في عملية تسوية شاملة في الشرق الأوسط وفي رفع الظلم التاريخي الواقع على فلسطين من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وكما رأينا مراراً وتكراراً، فإن أي صيغ أخرى أحادية الجانب تهدف إلى مصالحة إسرائيل مع جيرانها دون حل عادل للقضية الفلسطينية لن تساعد في تحقيق هذا الهدف. والشيء الوحيد الذي يمكن أن تفعله هو التسبب في اندلاع المزيد من أعمال العنف، مثل تلك التي تواجهها المنطقة حاليًا.

لقد أعلنا مراراً وتكراراً أننا نرفض العنف والإرهاب بجميع مظاهره، والهجمات على المدنيين في أي مكان وفي أي بلد. وينطبق ذلك أيضًا على الهجوم على المدنيين الإسرائيليين في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والذي أدنّاهُ على الفور وبشكل لا لبس فيه. ولا شيء يمكن أن يبرر مثل هذه الأفعال، تمامًا كما لا شيء يمكن أن يبرر العقاب الجماعي والإبادة الكاملة للمدنيين التي تحدث في غزة. ونحن نعتقد اعتقادًا راسخًا أنه يمكن، بل وينبغي، تسوية الحالة الكارثية الراهنة بالطرق السياسية والدبلوماسية حصرا. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن نكفل تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والوقف الفوري لإراقة الدماء في المنطقة، والأهم من ذلك، ضمان إعمال حق الفلسطينيين المشروع في إقامة دولتهم على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

ويجب علينا أن نتصرف دونما تأخير. ويجب أن نجبر أطراف النزاع على تنفيذ وقف فوري لإطلاق النار في غزة، مقترناً بتبادل الرهائن والمحتجزين ووصول المساعدات الإنسانية إلى القطاع بشكل كامل ودون قيود. ولن يساعد ذلك على إعادة إطلاق عملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية على أساس صيغة دولتين لشعبين التي أيدناها جميعا بلا تردد فحسب، بل سيساعد أيضا على تهدئة

التوترات في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وللأسف، لا يمكن للقرار 2735 (2024)، الذي اعتُمد في حزيران/يونيه بإصرار من زملائنا الأمريكيين، أن يضمن وقف إطلاق النار، لأنه يتوقف على نتيجة مفاوضات مشكوك فيها إلى حد كبير، وهي علاوة على ذلك ليست جارية الآن. ونود أن نعتقد أن واشنطن ستعترف أخيراً بهذه الحقيقة الواضحة وستمتنع عن تخريب أي مبادرات جديدة ذات صلة من جانب المجلس في المستقبل. وندعم أي مبادرة من هذا القبيل.

وأكرر التأكيد على أن مجلس الأمن لديه النفوذ والأدوات اللازمة والمجرّبة عبر الزمن لتنفيذ تلك المهام. وجميعنا على دراية تامة بهذه الأدوات. وكل ما علينا فعله الآن هو إيجاد الإرادة السياسية للتخلي أخيراً عن المصالح الجيوسياسية الضيقة والمطالبة بوضوح وبشكل لا لبس فيه بوقف فوري لإطلاق النار. ونرى أن جميع أعضاء المجلس باستثناء عضو واحد مستعدون للقيام بذلك. ونحن لا نفهم لماذا يجب على بقية أعضاء المجلس أن يتقاسموا المسؤولية عن الجنون في غزة، في حين أن عضوًا واحدًا فقط يمنعنا من إيقافه. لذلك نطلب من جميع الذين سيتحدثون بعدنا أن يمتنعوا عن الاقتصار على النداءات العامة للمجلس، وأن يقوموا بدلاً من ذلك بتخصيص انتقاداتهم من خلال توجيهها إلى الدولة التي تتحمل وحدها مسؤولية ما يحدث.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): اسمحوا لي أن أبدأ بشكر وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ بالنيابة، السيدة جويس مسويا، على الإحاطة الرصينة التي قدمتها لنا للتو. تكرر إكوادور دعمها المستمر لعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وكما سمعنا، لا تزال الأعمال العدائية مستمرة، والحالة الإنسانية، التي هي أصلاً في غاية الصعوبة، تزداد تعقيداً، ولا سيما في شمال قطاع غزة. وقد دعا مجلس الأمن من خلال قراراته إلى تقديم المساعدات الإنسانية الكافية وفي الوقت المناسب، بل إنه نص على إنشاء آلية لتسهيل وتسريع دخول المساعدات إلى غزة وتوزيعها بمجرد وصولها إلى هناك. ويجب تنفيذ ذلك دون قيود. كما أمرت محكمة العدل الدولية باتخاذ تدابير فورية لضمان توفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية في تدابير مؤقتة أصدرتها في بداية العام. وتعمل كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار منذ كانون الثاني/يناير وقدمت تقارير منتظمة عن عملها إلى المجلس. وتم تمديد شرط تقديم التقارير هذا قبل بضعة أسابيع، بدعم من جميع أعضاء المجلس. ومع ذلك، لا تكفي عبارات التأييد لتنفيذ الولايات والقرارات. ولا غنى عن الإرادة السياسية للأطراف. وقبل كل شيء، من الضروري وقف إطلاق النار في غزة. وفي هذا الصدد، يجب أن نرى امتثالاً فورياً للقرار 2735 (2024)، وهو ما يستلزم وقفاً فورياً لإطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن وإدخال المساعدات الإنسانية بشكل كافٍ وفي الوقت المناسب.

وكما قلت في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9744)، فإن هذه الأزمة لا تتطلب استجابة عاجلة فحسب، بل تتطلب أيضاً التزاماً مستمراً من المجتمع الدولي بتخفيف المعاناة وحماية حقوق الإنسان الأساسية لشعب غزة والفلسطينيين والإسرائيليين. ومن الضروري أيضًا أن نضع في اعتبارنا أن احترام قواعد القانون الدولي الإنساني ليس اختياريًا أو مرهونًا بالمعاملة بالمثل. إن عدم الامتثال لتلك القواعد يجلب معه مسؤوليات دولية خطيرة لا يمكننا تجاهلها. ومع ذلك، فقد سمعنا اليوم عن التهجير القسري وإعاقة وصول المساعدات الإنسانية والمجاعة في شمال غزة، وكلها أمور يحظرها القانون الدولي الإنساني. ولهذا السبب ينبغي التأكيد اليوم أيضاً على وجوب احترام قرارات مجلس الأمن والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية على الدوام، ومن دون استثناء، في هذه الحالة وفي جميع الحالات.

وأود أن أكرر إدانة بلدي للهجمات الإرهابية التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 – وهي السبب المباشر للعنف الحالي – ومطالبتها بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

وأود أن أختتم بالتأكيد مجددا على التزام إكوادور بالعمل من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم وعادل للطرفين، يقوم على وجود دولتين – فلسطين وإسرائيل – على أساس حدود عام 1967 والقرارات ذات الصلة.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر بدوري وكيلة الأمين العام بالنيابة مسويا على ما قدمته من مستجدات بشأن الواقع المرير في الميدان.

لا تزال الحالة في غزة كارثية دون أن تلوح في الأفق أي نهاية. إننا على مشارف العام الثاني من الدمار منذ الهجوم المروع الذي شنته حماس وغيرها في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وتدين اليابان مرة أخرى بشدة هجوم حماس واحتجازها للرهائن وتطالب بالإفراج الفوري عن جميع الرهائن المتبقين.

وتشعر اليابان بالانزعاج الشديد من الأنشطة العسكرية الإسرائيلية المكثفة في غزة خلال الأيام الأخيرة، وخاصة في الشمال. لقد روعتنا التقارير التي تفيد بأن الهجمات على مخيمات النازحين والمدارس وحتى المستشفيات أدت إلى سقوط مئات الضحايا، بما في ذلك العديد من النساء والأطفال.

ومما يثير القلق الشديد ما تشير إليه التقارير من استمرار محاصرة مئات الآلاف من الناس في ظل حالة خطيرة جدا يشهدها شمال غزة. ولا يوجد مكان يذهبون إليه مع استمرار عمليات القصف وصعوبة الوصول إلى المساعدات الإنسانية حيث يواجهون خطر المجاعة الوشيك. وعلاوة على ذلك، دفعت أوامر الإخلاء المتكررة التي تصدرها إسرائيل الفلسطينيين الموجودين في شمال غزة إلى الانتقال للجنوب وتسببت في نزوح جماعي آخر.

وفي الوقت نفسه، نطالب بقوة جميع أطراف النزاع بالتصرف وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ويجب حماية المدنيين والأعيان المدنية ويجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان وبلا عوائق في جميع الأوقات.

وما يمثل بصيص أمل هو نجاح الجولة الثانية من حملة التحصين ضد شلل الأطفال حتى الآن. ونعرب عن امتناننا لوكالات الأمم المتحدة وموظفيها المعنيين ونحيط في الوقت نفسه علما بجهود التنسيق التي يبذلها منسق أعمال الحكومة في المناطق. ونحث جميع الأطراف على ضمان إمكانية إتمام الحملة بأمان حتى لا يهدد هذا المرض بعد الآن أطفال غزة والمنطقة.

وتبين جهود التطعيم أمرين. أولًا، تُظهر ما يمكن تحقيقه عندما تعمل الأطراف معًا لإنقاذ المدنيين الأبرياء، بدلًا من إبقائهم في مرمى النيران وحرمانهم من الضروريات الإنسانية الأساسية والكرامة. وثانيا، تُظهر الدور الذي لا غنى عنه الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في الميدان. ويجب السماح للوكالة بالعمل. ونعرب مرة أخرى عن بالغ قلقنا إزاء مشروعي القانونين المقترَحين في الكنيست الإسرائيلي اللذين من شأنهما أن يقوضا عملها ويعرضا للخطر الخدمات الأساسية التي يستفيد منها ملايين اللاجئين الفلسطينيين المستضعفين.

وكما نعلم جميعا، لا يمكن إنهاء هذه الكارثة الإنسانية إلا بوقف لإطلاق النار. وسيسمح الاتفاق الوارد في القرار 2735 (2024) بالإفراج عن جميع الرهائن ووقف فوري لإطلاق النار وإيصال المساعدات الإنسانية للفلسطينيين على نطاق واسع. والقرار مطروح على الطاولة منذ شهور ولم تتغير أهميته. ونأمل بشدة أن تؤدي جهود الوساطة الدؤوبة التي تبذلها الولايات المتحدة ومصر وقطر إلى إقناع الطرفين بقبول الاتفاق في النهاية وتنفيذه على الفور. فوقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن شرط أساسي لا بد منه لوقف المآسي الإنسانية المستمرة.

ولا يشكل ما نراه أمامنا حقائق حتمية؛ إنها مآسٍ من صنع الإنسان. ويجب أن تعمل جميع الجهات الفاعلة المعنية بلا كلل لوقف القتال. ولن تدخر اليابان أي جهد دبلوماسي لتحقيق هذه الغاية.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة سويسرا.

أود أن أشكر، على غرار زملائي، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية بالنيابة، السيدة مسويا، على عرضها للحالة الكارثية في غزة. وهي كارثية في جميع المجالات الأساسية مثل الأمن الغذائي والصحة والتعليم.

(تكلمت بالإنكليزية)

”إن مستوى المعاناة يفوق قدرتنا على التعبير عنه بالكلمات“.

(تكلمت بالفرنسية)

أعتقد أن هذه كلمات ستظل تتردد في أذهاننا.

أود أن أقول في البداية ما سأختتم به بياني: لا بد من وقف فوري لإطلاق النار في غزة، وهو ما لم يتوقف مجلس الأمن عن الدعوة إليه منذ أشهر.

ذكر زميلنا الجزائري أننا نحتفل اليوم بيوم الأغذية العالمي وبتأسيس منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة قبل 78 عامًا والتي قضت على الجوع أو حسنت الأمن الغذائي في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. ومن المؤسف أن هذا اليوم يحمل لغزة ذكرى حزينة لأن المجاعة هناك تهدد حياة مئات الآلاف من الناس، بدءًا من الأطفال.

وتذكّر سويسرا بأن القرار 2417 (2018) يدين بقوة "المنع غير القانوني من إيصال المساعدات الإنسانية وحرمان المدنيين من المواد التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة" (الفقرة 6). ويصنف نظام روما الأساسي استخدام التجويع كأسلوب حرب بوصفه جريمة حرب ويجب تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

إن الدرع الوحيد الذي يحمي المدنيين في غزة، بمن فيهم 000 400 شخص في الشمال، هو القانون الدولي الإنساني. ولذلك، من الضروري أن تنفذ الأطراف هذا القانون.

والتهديدات التي تواجه المدنيين مرعبة. فالمدارس التي أصبحت ملاجئ تتعرض للقصف، كما حدث في نهاية الأسبوع الماضي في جباليا. وينطبق الأمر نفسه على مجمعات المستشفيات. ويتعرض السكان المدنيون لخطر أوبئة من عصر آخر بسبب الحرمان شبه الكامل من المساعدات الإنسانية، ناهيك عن أن الأطفال لم يذهبوا إلى المدرسة منذ أكثر من عام.

وهذا يجبرنا على طرح عدد من الأسئلة. هل إعاقة إيصال المساعدات الإنسانية الرامية إلى مكافحة انعدام الأمن الغذائي لسكان غزة متعمدة؟ هل أوامر الإخلاء الجديدة التي أصدرتها إسرائيل لمئات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال محاولة لإدخال تغييرات دائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة؟ وتُذكّر سويسرا بأن هذه التدابير غير قانونية بموجب القانون الدولي الإنساني.

وتواصل حماس في الوقت نفسه إطلاق الصواريخ على إسرائيل، بما في ذلك نحو أماكن بعيدة مثل تل أبيب، وهو ما ندينه. والحالة الإنسانية للرهائن الذين لا يزالون على قيد الحياة كارثية أيضًا. وندين بقوة الأعمال الإرهابية الفظيعة التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن. وسنستمر في القيام بذلك.

وقد قلنا ذلك مراراً وتكراراً: يجب أن تحترم جميع الأطراف، بما في ذلك حماس والجماعات المسلحة الأخرى في قطاع غزة، القانون الدولي الإنساني. ولكن الجرائم الفظيعة التي ارتكبتها حماس لا تعطل بأي حال من الأحوال التزام إسرائيل بالامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني.

ويجب أن تتخذ إسرائيل الآن تدابير فعالة على نحو عاجل وحاسم لتوفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية الطارئة للفلسطينيين في غزة، كما طالبت محكمة العدل الدولية. ونذكّر بأن هذا الأمر يشكل التزاما بموجب القانون الدولي الإنساني.

وتحقيقا لهذه الغاية، لا يمكن ضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين على نحو آمن وسريع وبلا عوائق إلا بالتعاون الوثيق بين إسرائيل والوكالات الإنسانية المتخصصة. وتثني سويسرا على عمل تلك الوكالات، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومنظمة الصحة العالمية واليونيسف، التي نفذت الجولة الأولى من التطعيمات ضد شلل الأطفال في ظروف صعبة جدا الشهر الماضي. ويجب أن تتمكن الوكالات الإنسانية من العمل في حيز إنساني آمن للقيام بعملها، بما في ذلك المرحلة الثانية من التطعيمات المقرر تنفيذها هذا الأسبوع.

ومن غير المقبول ما يتعرض له العاملون في المجال الإنساني من هجمات أثناء الأعمال العدائية وفي وسائل الإعلام. وقد أكد

المجلس مجددا بالإجماع دعمه للأمين العام وموظفي الأمم المتحدة، ولا سيما العاملين في المجال الإنساني وحفظ السلام الذين يعملون في ظل تلك الظروف الشديدة العداء.

وفي مواجهة التصعيد الهائل للعنف في الأرض الفلسطينية المحتلة والمنطقة، يشكل احترام القانون الدولي الإنساني وتنفيذ قرارات مجلس الأمن خطوتين أساسيتين لا غنى عنهما لوقف التصعيد والسير على طريق السلام. ويجب أن يقوم السلام على أساس حل الدولتين.

وأكرر مرة أخرى وجوب وقف إطلاق النار فورا في غزة، على غرار ما يدعو إليه المجلس منذ أشهر وحتى الآن.

ولا تزال سويسرا على استعداد لاتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق ذلك، إلى جانب أعضاء مجلس الأمن الآخرين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الجزائر على طلبها عقد جلسة عاجلة بالنيابة عن مجموعة الدول العربية. كما نود أن نشكركم، السيدة الرئيسة، وأعضاء مجلس الأمن على سرعة عقد هذه الجلسة. كما أضم صوتي إلى الذين وجهوا الشكر إلى وكيلة الأمين العام بالنيابة وممثلة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على إحاطتها.

يتعرض قطاع غزة لإبادة جماعية. وباتت إسرائيل أكثر تجرؤاً من أي وقت سابق، بينما يدفع الشعبان الفلسطيني واللبناني أرواحهم ثمناً لهذا الإفلات من العقاب.

لم تبق قاعدة واحدة إلا وخرقتها إسرائيل. لا يوجد خط أحمر لم تتجاوزه إسرائيل. ولا تزال بمنأى عن المحاسبة على أي من أفعالها. إن هذا الإفلات من العقاب بينما يتم ارتكاب الفظائع هو ما يفسر خطة إسرائيل الأخيرة لتحقيق ما كان هدفها طوال الوقت.

منذ الأيام الأولى للعدوان الإسرائيلي، حذرنا من أن الهدف هو التهجير القسري للشعب الفلسطيني وضم الأراضي الفلسطينية. نشهد ذلك عينه في شمال غزة – 000 400 فلسطيني محاصرين، تحت وابل القنابل والتجويع، مخيرين بين: البقاء في الشمال والموت في القصف بالقنابل أو من التجويع أو المغادرة للقاء مصيرهم المحتوم والموت في مكان آخر. يجري تنفيذ ما يسمى بخطط جنرالات إسرائيل. أي فلسطيني يبقى في الشمال يعتبر هدفاً عسكرياً مشروعاً. جميعهم رهائن وأوراق مساومة. هذه ليست حربا؛ إنها جرائم؛ إنها إبادة جماعية. يجب إيقاف إسرائيل، ويجب إيقافها الآن.

تكرر إسرائيل النمط نفسه مراراً وتكراراً: أي حرمان جميع من سُنّت القوانين الدولية لحمايتهم من مركز الحماية، ولا سيما المدنيون، بمن فيهم الأطفال والعاملون في المجال الإنساني؛ ومنع دخول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الأكثر أهمية لبقاء السكان على قيد الحياة؛ وتدمير كل البنية التحتية المدنية وكل الظروف التي تكفل الحياة؛ وتشريد السكان مراراً وتكراراً، مع التأكد من عدم وجود مكان يفرون إليه وأنهم ليسوا آمنين في أي مكان يذهبون إليه؛ تقتل متى أرادت وتوضح أن ذلك ليس خطأها على الإطلاق.

انظر إلى ما فعلته إسرائيل مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل). طلبت إسرائيل من القوة المؤقتة المغادرة، محذرة إياها من احتمال استهدافها إذا بقيت. إنه تبرير مستهجن، غير أن هذا ما حدث مرات عديدة. وهذا ما قاله رئيس الوزراء الإسرائيلي ومجرم الحرب نفسه. حين يجرؤ على استخدام هذه الذريعة ضد قوات للأمم المتحدة منتشرة وتعمل بتفويض من المجلس، فماذا يمكن أن ينتظر المدنيون الفلسطينيون – واللبنانيون حالياً – عندما يتعرضون لنفس المنطق؟ يجب عليهم أن يختاروا بين الرحيل أو التحول إلى هدف عسكري مشروع، أي الرحيل أو الموت. وفي كثير من الأحيان، يكون الخيار هو الرحيل والموت معا.

لقد أعلنت إسرائيل حربًا شاملة على الشعب الفلسطيني، وتعد هجماتها ضد الأمم المتحدة جزءًا لا يتجزأ من تلك الحرب. لتدمير

أساسيات الحياة في غزة، تسعى إسرائيل لمنع أي جهة من المساعدة في إعادة إحيائها، ولو بأبسط الصور.

إن هجوم إسرائيل على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) هو جزء من هجومها على اللاجئين الفلسطينيين الذين تخدمهم الوكالة وعلى السكان المدنيين الفلسطينيين الذين تحاول مساعدتهم على البقاء على قيد الحياة. إنها إبادة جماعية – محكمة التخطيط والتنفيذ من مرتكبيها بدم بارد – إبادة جماعية تحرق وترهب وتفجع الضحايا.

ما يحدث في شمال غزة الآن هو مستوى آخر من البشاعة. الصمت والتقاعس ليسا خياراً مطروحاً. هل يقبل المجلس أن يعلن استسلامه في حين أبى الفلسطينيون الخنوع رغم مواجهتهم عقوبة الإعدام الجماعية؟ ندرك أن كثيراً من الأعضاء في هذا المجلس يأبون ذلك، ونعول عليهم اليوم للمقاومة باستخدام آليات يوفرها ميثاق الأمم المتحدة والقانون للوقوف في وجه من يقوضون الميثاق والقانون. تلك هي مسؤولية المجلس وكل دولة من دول العالم.

المسألة سهلة وبسيطة وواضحة وضوح الشمس – يجب أن تتوقف المجازر؛ ويجب وقف إطلاق النار الآن، بدون تأخير ومن دون شروط؛ ويجب أن تصل المساعدات المنقذة للحياة فوراً إلى السكان المدنيين في غزة، وخاصة شمال غزة، دون تأخير ومن دون أعذار. سيُقاس نجاحنا بعدد الأرواح التي ننقذها.

نحن جميعاً نرى القصف والدمار، والمجاعة ومنع وصول المساعدات الإنسانية، حتى في حين تشرح إسرائيل أنها تلتزم بمبادئ التمييز والتناسب وتعرض صوراً للشاحنات وهي تدخل غزة. إنه اجتماع العبث مع التجرد من الإنسانية. بات جلياً للكل الآن أن إسرائيل تكذب. جميعنا يعلم أن إسرائيل ترتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. نحن الآن شهود على الإبادة الجماعية، سواء اعترفنا بها الآن أو سنعترف بها لاحقاً. لقد طفح الكيل.

أود أن أوضح: إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دأبت على انتهاك ميثاقها انتهاكات سافرة ومتعددة وممتدة؛ وترتكب فظائع؛ تتطاول على الأمم المتحدة، معلنة الأمين العام شخصًا غير مرغوب فيه؛ تقتل وتشوه موظفي الأمم المتحدة؛ تهاجم مقرات الأمم المتحدة ومراكزها للإيواء؛ تحاول علانية تدمير وكالة تابعة للأمم المتحدة؛ ولا تنفك تحرض على مناهضة الأمم المتحدة، وقد أضحت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هدفاً جديداً في قائمتها. لا مكان بيننا لتلك الدولة العضو التي تتنازل بالفعل عن عضويتها بانتهاكها لكل التزام وتعهد يترتب على ذلك.

لا نزال قادرين على التصرف. والمجلس ليس عاجزاً. والأمم المتحدة ليست عاجزة. والمجتمع الدولي ليس عاجزاً. ويجب أن نرد على الاستخدام الوحشي للقوة بكامل قوة القانون.

فمئات الآلاف من الأرواح عرضة للإزهاق. ومستقبل منطقتنا على المحك. ومستقبل نظامنا القائم على القانون الدولي على المحك. وسلامة ملايين المدنيين في المنطقة عرضة للخطر. والسلام والأمن الإقليميان والدوليان على المحك.

إن ذلك يستحق القتال من أجله. لا تستسلموا للنار. لا تستسلموا لمفتعل الحرائق. لقد حان الوقت للمقاومة، وإلا فإن المنطقة بأكملها ستحترق. يجب أن تتغلب الإنسانية على اللاإنسانية.

وتسجيلاً للموقف، أود أن أؤكد مجدداً – إننا مع حماية جميع المدنيين، وضد إيذاء أي مدني. ولكن المدنيين الفلسطينيين لا يقلون شأناً عن أي مدني آخر، وحياتهم ليست أقل قيمة واستحقاقاً للحماية. إننا نريد شرق أوسط تعيش فيه جميع الدول في سلام وأمن، ولكن يجب أن يشمل ذلك الدولة الفلسطينية. إننا نريد السلام، ولكن الطريق الوحيد للسلام هو من خلال حرية الشعب الفلسطيني واحترام حقه في تقرير المصير. ونؤيد احترام القانون الدولي من قبل الجميع ولصالح الجميع.

أوقفوا الإبادة الجماعية. انهوا المجاعة والأزمة الإنسانية اللتين صنعهما الاحتلال. ودعوا الناس يعودون إلى حيث كانت بيوتهم ومجتمعاتهم تعيش لاستئناف حياتهم وإعادة بناء ما يمكن إعادة بنائه وليحزنوا على من فقدوهم ويحاولوا استعادة حياتهم. أطلقوا سراح السجناء والرهائن. دعوا العائلات تلم شملها، وهم على قيد الحياة لا أمواتاً،

ودعوهم يحاولون تضميد جراحهم قدر الإمكان. ساعدونا في رسم طريق لا احتلال وحروب فيه. ساعدونا على تحقيق الحرية والعدالة والسلام، حتى لا تتكرر تلك الفظائع مرة أخرى – أبداً. لقد حان وقت العمل. وأي شيء آخر هو تواطؤ واستسلام. إن الشعب الفلسطيني الذي يتحمل الجحيم لم يستسلم. وينبغي للمجلس ألا يستسلم.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد مضى 376 يوماً على أكبر مذبحة لليهود منذ المحرقة. وعلى مدار 376 يوماً، عذب إرهابيو حماس 101 إنسان من الرجال والنساء والأطفال والمسنين في زنازين الترويع. وخلال عطلة نهاية الأسبوع، وقع اعتداء وحشي آخر على إسرائيل. فقد هاجمت طائرة مسيرة لحزب الله مدينة بنيامينا الشمالية، مما أسفر عن إصابة أكثر من 60 شخصاً وأودى بحياة أربعة من أشجع أبطالنا. وبعد أيام فقط، في يوم الثلاثاء، فتح إرهابي النار على حشد من المدنيين بالقرب من يبنة في وسط إسرائيل، مما أسفر عن مقتل شرطي وإصابة أربعة آخرين. ولولا الأعمال البطولية لمدني مسلح في الجوار لتحول الأمر إلى مذبحة على نطاق لا يمكن تصوره. وفي الوقت الذي كنا نواجه فيه الإرهابيين في الميدان، أطلق حزب الله 320 صاروخاً وطائرة مسيرة في يوم الغفران، أقدس أيام الشعب اليهودي، أصابت دارا للرعاية في وسط إسرائيل بمدينة هرتسيليا.

إننا نناقش اليوم الحالة الإنسانية في غزة، بينما يُستَهدف المدنيون الإسرائيليون يومياً من قبل من يسعون إلى تدميرنا. وتمكن المجلس من عقد جلسة واحدة فحسب بشأن رهائننا خلال 376 يوماً، وهي بادرة صغيرة بالنظر إلى المعاناة والخسائر التي ما زلنا نتحملها. ومع ذلك، فإن العديد من أعضاء المجلس بالكاد يأتون على ذكر الرهائن كفكرة عارِضة، إن ذكروهم على الإطلاق.

وقد تحدثت راشيل والدة هيرش غولدبرغ – بولين، عن الظروف التي وجدوا فيها ابنها مع الرهائن الخمسة الآخرين الذين أعدمتهم حماس رمياً بالرصاص في مؤخرة رؤوسهم. وكشفت أنه "كان يعاني من جروح ناجمة عن طلقات نارية في كتفه ورقبته ومؤخرة رأسه". وقد عُثر عليه جاثياً على ركبتيه مع رهينة تبلغ من العمر 24 عاماً، تدعى إيدن يروشالمي، وهي تتكئ على حضنه. وعُثر في جميع أنحاء النفق على زجاجات مملوءة ببول داكن جداً – وهو نفق لا تهوية فيه ومظلم تماماً ولا سباكة فيه.

كنا واضحين مراراً وتكراراً: يجب أن تطلق حماس سراح الرهائن فوراً ودون شروط وأن تلقي السلاح. وإذا كان أي من أعضاء المجلس يرغب حقاً في رؤية تغيير، فعليهم الانضمام إلينا في هذه المطالب. وأولئك الذين يعتقدون أنه لم يعد هناك المزيد من العمل الذي يجب القيام به لحماية المدنيين من الإرهابيين القتلة في غزة مخطئون بشدة. فقبل أيام فقط، اكتشفت قواتنا ترسانة من الأسلحة والمتفجرات داخل عيادة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، مخفية تحت ستار العلم الأزرق للأمم المتحدة.

واستولى الإرهابيون على تلك المنشأة ليستخدموها كمخزن للأسلحة وموقع إطلاق. كم مرة حذرنا من اختراق حماس للأونروا في غزة؟ كم شهراً مضى منذ أن قدمنا قائمة بمئات الأسماء من إرهابيي حماس الذين توظفهم الأونروا؟ لم يرد أي جواب.

وبينما نتصدى للتهديد المستمر في غزة، إلى جانب الجبهات الست الأخرى التي نتعرض لهجوم مستمر منها، تظل جهودنا الإنسانية شاملة كما كانت دوماً. فقبل أيام فقط، نجحنا في نقل المرضى والموظفين من مستشفى في جباليا إلى مرفق آخر بالتنسيق مع الصليب الأحمر والأمم المتحدة. ونقلنا في الأيام الأخيرة 000 70 لتر من الوقود إلى المستشفيات وسهّلنا إجراء 800 عملية نقل دم. وأنشئ 14 مستشفى ميدانيا في غزة وأُدخل 000 30 طن من الأدوية والمستلزمات الطبية. وكالعادة، تصرفنا وفقاً للقانون الدولي، حيث قمنا بما يتجاوز التزاماتنا.

ولا نزال ملتزمين بتسهيل تقديم المساعدات الإنسانية، خاصة في المجال الطبي، على الرغم من جهود حماس الرامية إلى التغلغل بين العاملين في المجال الطبي والمرضى. وأشجع الأعضاء على البحث على الإنترنت حيث يمكنهم مشاهدة مقاطع الفيديو التي تنكر فيها

أعضاء من حماس بالفعل كموظفين تابعين للأمم المتحدة، ويمكنهم رؤيتهم وهم يرتدون سترات وخوذ.

وقبل 72 ساعة فقط، بدأت حملة التحصين الثانية ضد شلل الأطفال بالتعاون مع اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية. وفي اليوم الأول من المرحلة الثانية، جرى تطعيم أكثر من 000 92 طفل دون سن العاشرة بينما تلقى 000 76 آخرون العلاج بمكملات الفيتامينات. وتضاف هذه الأعداد إلى أكثر من نصف مليون طفل جرى تطعيمهم في الحملة الأولى في جميع أنحاء غزة.

وتأتي هذه الجهود استجابةً للاحتياجات الناشئة وبالإضافة إلى أكثر من مليون طن من المساعدات أُدخلت إلى غزة، منها 000 700 طن من المعونة الغذائية. وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر وحده، دخلت أكثر من 108 شاحنات غزة عبر معبري كرم أبو سالم وإيريتز. وفي الوقت نفسه، تنتظر 530 شاحنة محملة بالمساعدات توزيع حمولتها داخل غزة. ويجب على أعضاء المجلس الانتباه إلى ذلك. إن المشكلة ليست من جانبنا فحسب – فهناك 500 شاحنة تنتظر الآن داخل غزة. وهناك مسائل أخرى ينبغي معالجتها.

وقد أغرقت إسرائيل غزة بأكبر قدر ممكن من المساعدات. وتستمر شاحنات المساعدات الإنسانية في دخول غزة، ونقدر لشركائنا الدوليين مساعدتهم. وبوجود مئات شاحنات المساعدات التي تنتظر توزيع حمولتها داخل غزة، بينما تختطف حماس شاحنات أخرى وتحول مسارها، فقد أغفلت هذه الجلسة تماماً المشكلة الحقيقية المطروحة. إن المسألة في غزة ليست نقص المساعدات. فقد دخلت مساعدات بكميات تزيد عن الحاجة لإعالة كل مدني في غزة حيث سُلّم أكثر من مليون طن منذ بدء الحرب. ولكن التحديات لا تزال قائمة. نعم، إننا نقرّ بذلك. ولا يرجع ذلك إلى جهود إسرائيل أو عدم تقديم المساعدات الإنسانية.

تتمثل المشكلة الحقيقية في حماس. فقد اختطف التنظيم الإرهابي المساعدات واستولى عليها من أجل أغراضه الخاصة. فهم يسرقون ويخزنون بل ويبيعون المساعدات المخصصة للمدنيين في غزة ويحولون بذلك المساعدات الإنسانية إلى آلة للربح. وتستخدم حماس الإمدادات لتغذية آلتها الإرهابية بدلاً من إطعام الجائعين أو رعاية المرضى. إن استغلال حماس للنوايا الحسنة الدولية ليس أمراً جديداً. ولكن حجم فسادها وعنفها ضد شعبها مذهل. وتُوجَّه المساعدات التي ينبغي أن تكون في أيدي العائلات المحتاجة بدلاً من ذلك إلى جيوب الإرهابيين وتُخزن الإمدادات إما في مخابئ سرية أو تُباع في السوق السوداء لإثراء قادتها. لقد فضلت حماس إرهابييها على المدنيين الذين تدعي أنها تدافع عنهم واختارت أن تواصل أنشطتها الإرهابية وتترك سكان غزة ليتدبروا أمورهم.

وتُواصل إسرائيل وشركاؤنا الدوليون إغراق غزة بالمساعدات ولكنها لن تصل أبداً إلى جميع المحتاجين ما دامت حماس في السلطة. لقد استخدمت حماس الحالة الإنسانية سلاحاً، مستغلةً كل فرصة سانحة لتعزيز قبضتها في الوقت الذي يعاني فيه شعبها. وذلك يصعّب كثيراً ضمان وصول المساعدات إلى المستفيدين المستهدفين. وأعلم أن أعضاء المجلس جميعهم تكلموا عن إسرائيل ولكن ربما يمكنهم التحدث بعد ذلك، أثناء المشاورات، عن التحديات المطروحة وما يحدث للشاحنات بعد دخولها غزة ومن أين تحاول الوصول إلى وجهتها ومناطق التخزين.

ولا تزال إسرائيل ملتزمة بالعمل مع شركائنا لتقديم المساعدات الإنسانية حتى في ظل هذه الظروف الخطيرة والمستهجنة أخلاقياً. وكما قلتُ سابقاً، فإن انتقاد الدولة الديمقراطية التي تدافع عن نفسها أسهل بكثير من محاسبة الإرهابيين. ولكن المستسهَل نادراً ما يكون صحيحاً. وتتحرك حماس عبر طرق الإجلاء وتختبئ في المناطق الإنسانية وتستخدم المدنيين دروعاً بشرية.

إنني أتصور غزة مستقبلاً، غزة التي تصل فيها المساعدات إلى مستحقيها ولا تكون فيها الوكالات الإنسانية واجهة للإرهابيين ويمكن فيها لسكان غزة أن يعيشوا بلا خوف من حماس. وأعلم أن العديد من أعضاء المجلس يشاركونني هذه الرؤية ولكن لا يمكن تحقيقها في ظل وجود حماس في السلطة. لن ننتظر تكرار أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر. لن ننتظر بينما تخطط حماس لتدميرنا. سنتصرف وسنتصرف وفقًا للمبادئ والأخلاقيات التي توجه بلدنا.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل موريتانيا.

السيد محمد لغظف (موريتانيا): بداية، أود أن أشكر السيدة جويس مسويا على الإحاطة. تود مجموعة الدول العربية أن تشكركم على عقد هذه الجلسة لاستئناف نقاش الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. كما نشكر الجزائر على طلب عقد الجلسة والتي تأتي بعد أسبوع واحد من انعقاد المجلس حول نفس البند ونفس الموضوع (انظر S/PV.9744)، ولكن المجلس أخفق مرة أخرى في التحرك بفعالية من أجل إيقاف حرب الإبادة المتواصلة ضد المدنيين العزل في قطاع غزة.

وها نحن نعود إلى المجلس مجدداً والتطورات تتسارع على الأرض في قطاع غزة وعدد الضحايا من المدنيين، الأطفال والنساء والمسنين، يتزايد ونوايا قوات الاحتلال تتأكد والمجتمع الدولي والمجلس يواصلان الصمت.

واصلت إسرائيل في الأيام القليلة الماضية ارتكاب نفس الصنف المعتاد من المجازر، مما أودى بحياة أكثر من 200 فلسطيني أعزل تم ذبحهم في الشوارع وحرقهم في المستشفيات وتحت ركام المباني السكنية. وفي ما يبدو استمتاعاً من قوات الاحتلال بمعاناة الضحايا، تواصل إسرائيل إصدار أوامر الإخلاء وذلك للاستفراد بسكان القطاع في أماكن محددة وإبادتهم بشكل كامل، وذلك بالتوازي مع توجه قوات الاحتلال نحو تركيز العدوان الهمجي على شمال قطاع غزة حيث حياة أكثر من 400 000 من الأطفال والنساء والرجال معرضة للخطر، مع مواصلة قوات الاحتلال حصار مخيم جباليا للاجئين في عملية قتل ممنهجة ومتواصلة أمام أعين العالم. وفي ظل حرب الإبادة المفتوحة هذه، يلقي شبح المجاعة المؤكدة بظلاله على سكان القطاع الذين يلتحفون السماء ويفترشون الركام في ظل غياب تام للخدمات الأساسية من ماء وغذاء ودواء.

كذا المحاولات الحثيثة من طرف إسرائيل والهادفة إلى محو تام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من خلال الاعتداءات والاتهامات غير المؤسسة، ما يعني أن المحظوظين في النجاة من آلة القتل الإسرائيلية سيكونون عرضة للموت بالجوع والمرض في الأيام والأسابيع القليلة المقبلة ما لم ينتفض المجلس من أجل إيقاف حرب الإبادة من خلال وقف إطلاق نار فوري وغير مشروط، وضمان دخول المساعدات الإنسانية العاجلة إلى سكان القطاع، وضمان العودة إلى طاولة المفاوضات في أسرع وقت ممكن في سبيل سلام شامل ومستدام.

في ظل اقتراب أعداد ضحايا حرب الإبادة هذه من حدود 43 000 قتيل و 100 000 جريح ودخولها العام الثاني، وكما أكدنا سابقاً، فإن وقف هذه الحرب لم يعد ضرورة إنسانية فحسب، بل أصبح وسيلة المجلس لإثبات مصداقيته وفعاليته وكذا نظام الأمن الجماعي ككل والذي بُنيت عليه هذه المنظمة، وإلا فإن الحروب ستواصل الانتشار في العالم بدءًا بالشرق الأوسط ولن يكون بإمكان أي أحد إيقافها لأن الآلية غائبة ومغيبة والمصداقية تآكلت وانحسرت.

ختاماً، تطالب مجموعة الدول العربية بوقف العدوان الإسرائيلي على فلسطين ولبنان، وكذلك وقف الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على سورية، واتخاذ إجراءات فورية لردع كيان الاحتلال عن الاستمرار في نهجه الإجرامي القائم على نشر القتل وسفك دماء الأبرياء وإشاعة الدمار والفوضى وتهديد السلم والأمن في المنطقة، وضمان مساءلته عن تلك الجرائم وعدم إفلاته من العقاب.

كما تؤكد مجموعة الدول العربية على ضرورة وضع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة موضع التنفيذ لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين وسورية ولبنان.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 12/20.